الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية السابعة (2016 – 2018) – السنة الثانية 2017 – الدورة البرلمانية العادية (2017 – 2018) – العدد: 6

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الأحد 22 ربيع الأول 1439
الموافق 10 ديسمبر 2017 (صباحًا ومساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 23 ربيع الثاني 1439
الموافق 10 جانفي 2018

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية التاسعة ..... **ص** 03

- **عرض ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2018.**

2) محضر الجلسة العلنية العاشرة ..... **ص** 31

- **مواصلة مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2018.**

3) تدخلان كتابيان..... **ص** 48

محضر الجلسة العلنية التاسعة
المنعقدة يوم الأحد 22 ربيع الأول 1439
الموافق 10 ديسمبر 2017

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية ؛
- السيدة وزيرة التربية الوطنية ؛
- السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ؛
- السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة ؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحًا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة المتواجدين معنا في هذه القاعة، تعلمون جميعا بأنه في الأيام الأخيرة غيّب الموت أخا عزيزا وصديقا عرفناه وعملنا معه، عمل بإخلاص وتفان من أجل المؤسسة ومن أجل البلاد، وبهذه المناسبة بودنا، وهذا أضعف الإيمان، أن نقف دقيقة صمت ترحما على زميلنا عبد الكريم سليماني رحمه الله.

(الوقوف دقيقة صمت)... الله يرحمه.

بودّي في بداية هذه الجلسة أن أتقدم ببعض الكلمات حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2018، قبل أن أحيل الكلمة للسيد وزير المالية لكي يعرض علينا مضمون هذا المشروع.

أقول فيه بعد الترحيب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة وإبداء الارتياح للالتقاء بالزميلات والزملاء أعضاء المجلس، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2018.

بهذه المناسبة، يطيب لي أن أذكر ـ إن كان الموضوع يحتاج إلى تذكير ـ بأهمية هذا القانون كونه يُعدّ قانونا محوريا من شأنه رسم معالم سياسة البلاد الاقتصادية والمالية للسنة القادمة بكاملها وهو بذلك يُعدّ أيضا وثيقة قانونية أساسية من شأنها أن تقيّم الواقع الصحي للبلاد في جانبه الاقتصادي والمالي، ويعتبر إطارا مرجعيا أساسيا للحكومة يكرّس مضمونه التوجيهات والتدابير الواجب وضعها حيز التنفيذ لتطبيق السنة المالية 2018.

ولهذا فإن دراسة ومناقشة هذا المشروع من قبل أعضاء مجلس الأمة يُعدُّ، بعد ذلك الذي جرى في المجلس الشعبي الوطني، أقول يُعدُّ نقاشا ذا أهمية بالغة بل استثنائية كونه يعطيهم الفرصة لإبداء الرأي وتقديم المقترح حول مضمون الوثيقة المقدّمة وتقدير مدى تجاوبها مع تطلعات المواطنين والمواطنات.

ويقدمون في نفس الوقت وجهات نظرهم في كافة جوانب

سياسة التنمية الجهوية والوطنية للبلاد خاصة وأن ممثلي الأمة عادة ما يستغلون هذه المناسبة لنقل انشغالاتهم للمواطن أو انشغالات المواطن الأساسية ويقترحون صيغ الحلول للمشاكل المطروحة كل حسب وجهة نظرهم.

ولذلك يعتبر نقاش القاعة دائما لحظة مميزة في حياة الهيئة خاصة وأنه في مضمونه يعتبر شكلا من أشكال الحوار المستمر المقنّن بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية.

يمثل مجلس الأمة اليوم رافدا من روافده وتمثل الحكومة ممثّلة في وزير المالية الرافد الثاني، دون إطالة أحيل الكلمة لكم السيد وزير المالية متمنيا لكم كامل التوفيق، الكلمة لكم.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية،

السيدات أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أعرض على مجلسكم الموقر مضمون أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2018 ضمن هيكلته العامة بالإضافة إلى أهم الأحكام التشريعية الواردة فيه.

يندرج المشروع المعروض إذن ضمن استمرارية مجهودات دعم النمو والمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكبرى للبلاد استجابة لتوجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية. تم تحضير مشروع قانون المالية لسنة 2018 ضمن سياق خاص تميز في المجال الداخلي باستمرار الضغوطات المالية وفي المجال الخارجي بعدم استقرار أسواق النفط على الرغم من اتفاق الجزائر بتخفيض الإنتاج والذي تم تمديده إلى غاية نهاية مارس 2018 من أجل تحقيق الاستقرار في أسعار النفط.

على المستوى الداخلي، أثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الوطني مما أدى إلى تقلص الموارد المالية ووضع خزينة الدولة تحت الضغط، وعليه يجب على اقتصادنا مواجهة العديد من التحديات في سياق تقلص السيولة البنكية واستنفاد الادخار العمومي ابتداءً من فبراير 2017 وكذا انكماش في احتياطات الصرف التي وصلت قيمتها إلى 105 مليار دولار أمريكي.

إن الوضعية تقتضي الحفاظ على مستوى مقبول من النمو لضمان التكفل الملائم بالطلب الاجتماعي وخلق فرص عمل كافية مع ضمان خدمة عمومية ملائمة. تفيد أساسيات الاقتصاد الوطني إلى نهاية أوت 2017 ما يأتي:

– الزيادة في سعر برميل النفط الذي وصل إلى متوسط سعر 6.50 دولارا أمريكيا للبرميل.

– تعافي نسبي لصادرات المحروقات التي بلغت 3.21 مليار دولار أمريكي.

– انخفاض طفيف في واردات السلع التي انتقلت من 7.31 مليار دولار أمريكي إلى 8.30 في سنة 2017 مما أدى إلى تباطؤ في عجز الميزان التجاري الذي انتقل من 4.11 مليار دولار أمريكي إلى 1.7 مليار دولار أمريكي نهاية أوت 2017.

– تسجيل تباطؤ في التضخم وصل إلى 7.5 في نهاية أوت 2017 مقابل 6.5 من نفس الفترة لسنة 2016.

– انخفاض في عجز الخزينة في نهاية جوان 2017 إلى ما يقارب 380 مليار دينار جزائري مقابل 1769 مليار دينار إلى نهاية جوان 2016.

وذلك تحت التأثير المشترك لارتفاع إيرادات الميزانية وانخفاض النفقات.

ونظرا لتطور العوامل الاقتصادية الكلية والمالية في سنة 2017 وتوقعات النمو الاقتصادي العالمي وسلوك السوق النفطية تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018 على أساس مؤشرات الاقتصاد الكلي والمالي التالية:

– سعر مرجعي جبائي بقيمة 50 دولارا أمريكيا للبرميل خلال كامل الفترة 2018 – 2020 وسعر السوق لبرميل النفط الخام بقيمة 50 دولارا أمريكيا للبرميل في 2018 وبقيمة 55 دولارا للبرميل في 2019 و2020.

– سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل دولارا أمريكيا بـ 115 دينارا للدولار على كامل الفترة 2018 – 2020.

– نسبة التضخم بـ 5.5٪ في 2018، 4٪ في 2019 و3.5٪ في 2020.

– توقع وصول الإنفاق العمومي إلى 8628 مليار دينار في 2018 أي بزيادة 21٪ مقارنة بإقفال 2017 و7562 مليار

دينار في 2019 و7369 مليار دينار في 2020.

– ارتفاع الإيرادات الجبائية بنسبة متوسط 10٪ سنويا خلال الفترة 2018–2020.

– نمو اقتصادي بـ 4٪ في 2018، 4.1٪ في 2019 و4.8٪ في 2020.

وستشهد المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الأخرى تطورات على النحو التالي:

– توقع وصول صادرات المحروقات إلى حدود 34.4 مليار دولار أمريكي في 2018 و38.3 مليار دولار أمريكي في 2019 و39.5 مليار دولار أمريكي في 2020.

– توقع وصول الواردات من السلع إلى 43.6 مليار دولار أمريكي في 2018 و41.3 مليار دولار أمريكي في 2019 و40.9 مليار دولار أمريكي في 2020.

– توقع بلوغ أرصدة ميزان المدفوعات لفترة 2018 – 2020 إلى 11.9 مليار دولار أمريكي في 2018 و5.5 مليار دولار أمريكي في 2019 و3.5 مليار دولار أمريكي في 2020.

– كما يتوقع تقلص مستوى احتياطات الصرف في 2018 إلى 85.2 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 18.8 شهرا من الواردات، وفي 2019 إلى 79.7 مليار دولار أمريكي ما يعادل 18.4 شهرا و76.2 مليار دولار أمريكي في 2020 ما يعادل 17.8 شهرًا.

سيدي رئيس المجلس،

السيدات والسادة الأعضاء،

بالنسبة لتطور ميزانية الدولة خلال الفترة 2018 – 2020 تندرج ميزانية الدولة لسنوات 2018 – 2019 – 2020 ضمن استمرارية المسعى المنصوص عليه في قانون المالية السابق أي لسنة 2017 الشيء الذي يؤكد بذلك استراتيجية الميزانية على المدى المتوسط التي ترتكز على التحكم في الإنفاق العام مقرونة بتطور تدريجي للإيرادات الجبائية.

يتوقع ارتفاع نفقات التسيير بزيادة طفيفة خلال هذه الفترة وستنتقل نسبة تغطية نفقات التسيير من الإيرادات العادية إلى 73 في 2016 وإلى 86 في 2018 لتصل إلى 90 في 2020.

يتوقع ارتفاع هام في نفقات التجهيز بزيادة حوالي 60٪ في 2018، كما يتوقع انخفاضها بنسبة 31٪ في 2019 ثم بنسبة 7٪ في 2020.

سيشهد عجز الخزينة اتجاها تنازليا منتقلا من 2344 مليار دينار في 2016 إلى 1963 مليار دينار في 2018 ليصل إلى 55 مليار دينار فقط في 2020، وستتم تغطية عجز الخزينة أساسا باللجوء إلى التمويل غير التقليدي إضافة إلى فوائض القيمة التي تم صبها في صندوق ضبط الإيرادات.

وتُقدّر احتياجات التمويل في 2017 بـ 570 مليار دينار و1815 مليار دينار في 2018 و580 مليار دينار في 2019.

ونظرا للعجز الضعيف الذي سيتم تسجيله في 2020 فيتوقع ألاّ تضطر الخزينة إلى اللجوء إلى أي تمويل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

يمكن تجميع التدابير التشريعية الرئيسية لمشروع قانون المالية لسنة 2018 ضمن المحاور الرئيسية التالية:

التدابير الهادفة لتحسين إيرادات الدولة:

تم اقتراح إنشاء استقطاع من المنبع بنسبة 3٪ معفى من الضريبة على تجار التبغ مع زيادة 10٪ في معدلات ضريبة الاستهلاك المحلي على التبغ.

كما يتضمن المشروع اقتراحا لرفع معدلات الضرائب على المنتوجات النفطية بمقدار 5 دينار للتر بالنسبة للبنزين و2 دينار للتر من المازوت.

وفي مجال العقارات، يقترح توسيع فرض الضرائب على فوائض القيمة المحققة بما في ذلك على المساكن الرئيسية، باستثناء المساكن الجماعية التي تشكل الملكية الوحيدة والمسكن الرئيسي.

وفي مجال آخر، نقترح إعادة النظر في مستوى الضريبة على مركبات الشركات.

وفيما يتعلق بترشيد الضريبة على أرباح الشركات يشمل المشروع ما يأتي:

استبعاد الأنشطة المنجمية وتلك المتعلقة بالهاتف النقال من الإعفاء على الأرباح المحققة عند التصدير.

وفي المجال البيني يقترح تعديل تعريفة مجمل الضرائب ذات الصلة مع تخصيص منتوج هذه الزيادات إلى ميزانية الدولة.

وفيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة يعيد المشروع تأكيد مبدأ إخضاع تسليم السلع غير المادية لضريبة القيمة المضافة.

وفي إطار مكافحة الغش والتهرب الضريبيين يقترح

المشروع ما يلي:

– وضع نظام لمكافحة ظاهرة سوء استعمال الحقوق.

– تعزيز نظام أسعار التحويل.

– إلزام المونين بتقديم ـ إلى الإدارة الجبائية ـ جميع المبررات اللازمة لتحديد هوية عملائهم وموقعهم.

– تشجيع الإدماج ضمن الدائرة الرسمية لنشاطات صنع المنتوجات التبغية مع تعزيز الشرط المتعلق بالشراكة مع الأجانب.

– تحيين جدول التقييم الجزافي استنادا إلى العلامات الخارجية للثروة.

– كما يتضمن مشروع القانون ما يأتي:

– توسيع نطاق رسم إضافي بنسبة 5٪ على المشروبات الكحولية المحصلة لفائدة صندوق مكافحة السرطان.

– زيادة مبلغ بعض الغرامات وفرض غرامة جديدة على رسوم التسجيل.

بالنسبة لتوحيد وتبسيط الإجراءات في هذا الإطار تم اقتراح ـ لاسيما ـ رفع حصة خمس المبالغ الخاضعة لالتزام الإيداع في أيدي الموثق إلى 50٪ من المبلغ الإجمالي للبيع.

وكما يدرج المشروع إلزام المؤسسات الخاضعة إلى مديرية كبريات المؤسسات بتسجيل التزاماتها المتعلقة بالإبلاغ والدفع عن طريق الوسائل الإلكترونية وحدها.

التدابير الخاصة بالمؤسسات والمواطن:

– فرض عند الاستيراد مساهمة تضامنية بنسبة 01٪ مقتطعة من طرف إدارة الجمارك لفائدة الصندوق الوطني للمعاشات.

– منح مساهمة استثنائية قدرها 500 مليار دينار من ميزانية الدولة بالنسبة لسنة 2018 لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

– إلزامية وضع تحت تصرف المستهلك آلات الدفع الإلكتروني اعتبارا من 2019.

– تخصيص 20٪ من عائدات المخلفات الجزافية من حركة المرور إلى الهيئة الوطنية لسلامة الطرقات.

– السماح لقابضي أملاك الدولة بمنح جدول الدفع لصالح المدينين الذين يطلبون ذلك بتحصيل ديون أملاك الدولة.

– اقتراح استعراض السيادية في إطار التمويل التشاركي المسمى بالتمويل الإسلامي.

– إثبات الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على مبيعات الذرة والشعير وكذا المواد الأولية لتغذية المواشي وتحديد ذلك عن طريق التنظيم.

دعم نسبة الفائدة من طرف الخزينة خلال فترة تأجيل القروض الممنوحة من قبل البنوك في إطار إنجاز برنامج 120 ألف سكن بصيغة البيع بالتأجيل بنسبة 100٪.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

يقترح المشروع أيضا استبعاد الصندوق الوطني للاستثمار من تسيير النفقات ذات الطابع النهائي فيما يخص برامج الاستثمارات العمومية.

كما يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2018 فيما يتعلق بالتدابير الأخرى ما يأتي:

– رفع مبلغ الرسم المطبق على ملاك الأراضي غير المستغلة ذات الاستعمال الصناعي من 3٪ إلى 5٪.

– فرض مخالفة مطبقة على مؤسسات الإنتاج وتركيب المركبات الثقيلة والخفيفة التي تسجل تأخيرا في احترام الالتزامات النوعية والكمية في وتيرة الإدماج.

كما يتضمن المشروع أيضا أحكاما تتعلق بتأطير رخص التصدير:

– السماح للصندوق الوطني للتقاعد بخلق فرع التقاعد التكميلي.

– الإمكانية الممنوحة للمستثمرين في إطار السياحة بالاشتراك أو التكفل بتمويل تهيئة مناطق التوسع والمواقع السياحية.

– دمغة المحاماة لفائدة صندوق الاحتياط الاجتماعي المنصوص عليه في المادة 107 من قانون المحاماة.

– توسيع الإعفاء من الحقوق والرسوم من المواد الكيماوية والعضوية الموجهة لإنتاج الأدوية والمدخلات المستعملة في إنتاج الأجهزة الطبية لاسيما أشرطة الاختبار لقياس كمية السكر في الدم.

كما تضمن المشروع أخيرا مراجعة مستوى بعض المساحات المبنية وتصحيح مبلغ التعريفة الخاصة برخص البناء بالنسبة للبنايات ذات الاستعمال السكني، وتجدر الإشارة أن منتوج هذه التعريفات تدفع لفائدة الجماعات المحلية.

تلكم إذن، السيد رئيس المجلس، السيدات والسادة

الأعضاء، التدابير الأساسية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2018، وشكرا على كرم الإصغاء وطيب المتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية، الآن أُحيل الكلمة للسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لتلاوة التقرير التمهيدي الذي أعدّه في الموضوع.

السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،
أصحاب المعالي، السيدات الوزيرات المحترمات،
زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة حول المشروع المتضمن قانون المالية لسنة 2018.

يندرج المشروع المتضمن قانون المالية لسنة 2018، ضمن آفاق لا تنبئ بحدوث تحسن في انتعاش النمو الاقتصادي العالمي، وهذا رغم التوقعات الإيجابية للمؤسسات الدولية، في هذا المجال، وهو ما سيؤثر بالضرورة على انتعاش اقتصاديات البلدان النامية ولاسيما الدول النفطية، وبقاء آفاق السوق النفطية في وضع غير مستقر، رغم تجديد اتفاق منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) مع روسيا، بشأن تمديد خفض الإنتاج إلى شهر مارس 2018. وتحت تأثير هذا الظرف، ستبقى التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية هشة بسبب عدة مؤشرات سلبية، تمس بالدرجة الأولى هيكلة اقتصادنا، الذي ما زال يعتمد في تمويله، بالدرجة الأولى، على موارد الجباية البترولية.

ومهما يكن من أمر، فإن المشروع يسعى للحفاظ على وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، في إطار التسيير الحذر للموارد المالية المتاحة اليوم، واستغلالها الأمثل لمواجهة الضغوط التي تعرفها توازناتنا الاقتصادية المالية منذ سنة 2014، والتي عرفت تراجع مستوى مداخيلنا من العملة الصعبة لقرابة النصف.

ومن هذا المنطلق، ترمي السياسة الميزانياتية لاسيما إلى انتهاج صرامة أكبر في تخصيص الموارد المالية، عبر تعزيز واستكمال القاعدة الهيكلية، في آجالها وضمن تكاليفها وهذا لمختلف المشاريع المنجزة أو تلك التي هي قيد الإنجاز، فضلا عن مواصلة الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المالية، خارج الجباية البترولية، خلال الفترة 2018 – 2020، مع الحرص على ضمان المساواة واستقرار الضغط الجبائي على المكلفين بالضريبة.

كما تتمحور التدابير التشريعية في المشروع، حول عدة أهداف ذات طابع مالي واقتصادي واجتماعي، تتمثل لاسيما في: ترقية الاستثمار، تشجيع الادخار، وتأطير التجارة الخارجية، وترشيد الاستهلاك الطاقوي، وتحسين موارد الميزانية، وكذا تبسيط وتنشيط الإجراءات الجبائية.

وقد أحال السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، هذا المشروع على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، بتاريخ 28 نوفمبر 2017، فعقدت اللجنة لأجله اجتماعا برئاسة السيد عبد القادر بن سالم، رئيس اللجنة، صبيحة يوم الأحد 3 ديسمبر 2017 تدارست فيه المشروع وسجلت جملة من الأسئلة والانشغالات حول الأحكام والتدابير التي تضمنها.

كما عقدت اللجنة اجتماعا صبيحة يوم الإثنين 4 ديسمبر2017، برئاسة رئيس اللجنة، استمعت فيه إلى عرض حول المشروع الذي قدمه السيد عبد الرحمان راوية، وزير المالية، ممثلا للحكومة، بحضور السيد طاهر خاوة، وزير العلاقات مع البرلمان، وعدد من الموظفين السامين في الوزارتين، تناول فيه الأحكام والتدابير التي تضمنها وكذا السياق الكلي والمالي اللذان تم في إطارهما إعداد المشروع.

كما طرح أعضاء اللجنة من جهتهم جملة من الأسئلة والانشغالات، الاقتصادية والمالية والاجتماعية، الوطنية منها والمحلية، واستمعوا إلى أجوبة وتوضيحات وشروحات ممثل الحكومة بشأنها.

واختتمت اللجنة أشغالها في جلسة عمل عقدتها بمكتبها برئاسة رئيس اللجنة، مساء هذا اليوم نفسه، تدارست فيه التوضيحات التي قدمها ممثل الحكومة، حول النقاط التي كانت محل نقاش معه، منهية بذلك إعدادها لهذا التقرير التمهيدي، الذي تضمن المحاور الرئيسية للمشروع، عرض ممثل الحكومة للمشروع، مناقشة اللجنة للمشروع وخلاصته.

المحاور الرئيسية للمشروع:

– التأطير الاقتصادي الكلي والمالي للمشروع المتضمن قانون المالية لسنة 2018

تتمثل أهم مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والمالي للمشروع المتضمن قانون المالية لسنة 2018، وكذا التوقعات لسنتي 2019 – 2020، فيما يلي:

– السعر المرجعي لبرميل البترول الخام حدد بـ 50 دولارا أمريكيا، للفترة 2018 – 2020.

– سعر السوق المقدر لبرميل البترول الخام حدد بـ 50 دولارا أمريكيا، و55 دولارا أمريكيا للبرميل لسنتي 2019 و2020.

– سعر صرف الدينار الجزائري حدد بـ 115 دج، مقابل الدولار الواحد الأمريكي، كمتوسط سنوي خلال الفترة 2018 – 2020.

– معدل التضخم المتوقع حدد بـ 4.3٪، كمتوسط سنوي للفترة 2018 – 2020، ومن المتوقع أن يسجل 3.5٪ في سنة 2018 و 4.0٪ في سنة 2019 و3.5٪ بحلول سنة 2020.

النمو الاقتصادي سيشهد ارتفاعا بنسبة + 4٪ في سنة 2018، وسيسجل تحسنا بنسبة 4.2٪ في سنة 2019، ليصل إلى 4.6٪ بحلول سنة 2020.

وفيما يخص الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، سيسجل نموا قدره 3.4٪ سنة 2018، ليستقر عند 3.8٪ سنتي 2019 و2020.

صادرات المحروقات للفترة الممتدة 2018 – 2020، ستصل إلى 33.6 مليار دولار أمريكي بالنسبة لسنة 2018، وستصل إلى 39.0 مليار دولار أمريكي سنة 2019 وإلى 39،6 مليار دولار أمريكي سنة 2020.

واردات السلع ستعرف تراجعا بالدولار الجاري، قدر بـ 43.6 مليار دولار أمريكي سنة 2018 و41.1 مليار دولار أمريكي سنة 2019 و40.9 مليار دولار أمريكي سنة 2020.

– أرصدة ميزان المدفوعات ستسجل مستويات عجز تصل إلى – 12.5 مليار دولار أمريكي سنة 2018، و– 5.0 مليار دولار أمريكي سنة 2019 و– 3.4 مليار دولار أمريكي سنة 2020، مما سيؤدي إلى تقليص مستوى مخزون احتياطي الصرف خلال الثلاث سنوات القادمة إلى 84.6 مليار دولار أمريكي سنة 2018 و79.6 مليار دولار أمريكي سنة 2019 و76.1 مليار دولار أمريكي سنة 2020، أي ما يعادل على التوالي 18.7 شهرا، 18.3 شهرا، 17.7 شهرا، من واردات السلع والخدمات.

II – ميزانية الدولة لسنة 2018 من منظور الالتزام.

1 – إيرادات الميزانية:

يتوقع أن تعرف إيرادات الميزانية في سنة 2018 نسبة ارتفاع قدرها 10.4٪ مقارنة بالإيرادات المتوقعة في إقفال سنة 2017، إذ ستصل هذه الإيرادات إلى ستة آلاف وسبعمائة وأربعة عشر مليارا ومائتين وخمسة وستين مليون دينار جزائري (6.714.265.000،000 دج).

وسترتفع عائدات الجباية البترولية المحصلة والمدرجة في الميزانية إلى 2776.2 مليار دج، في سنة 2018، كما سترتفع الإيرادات الجبائية بنسبة 9.8٪ ، منتقلة من 2761.1 مليار دج، في توقعات الإقفال لسنة 2017، إلى 3033.0 مليار دج، في سنة 2018.

ويتعلق هذا النمط من الإيرادات أساسا في العناصر الفرعية الآتية:

– من الضرائب المباشرة + 12.2٪،

– من حاصل الضرائب على الأعمال + 9.4٪،

– من حاصل التسجيلات والطوابع + 18.3٪.

2 – نفقات الميزانية:

عرفت نفقات الميزانية لسنة 2018 ارتفاعا إلى 8627.8 مليار دج، (أي بنسبة قدرها 21.3٪)، مقابل 7115.6 مليار دج، عند الإقفال، لسنة 2017، ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في مستوى نفقات التجهيز بنسبة + 60٪ واستقرار في مستوى نفقات التسيير عند نسبة – 0.2٪.

أ – نفقات التسيير: وصلت إلى أربعة آلاف وخمسمائة وأربعة وثمانين مليارا وأربعمائة واثنين وستين مليونا ومائتين وثلاثة وثلاثين ألف دينار جزائري (4.584.462.233،000 دج)، مسجلة انخفاضا قدره 8 ملايير دج، مقارنة بإقفال سنة 2017، المقدر بـ 4591.8 مليار دج.

وبالمقارنة مع الاعتمادات المراجعة لسنة 2017، فإن ميزانية التسيير، حسب طبيعة الإنفاق المقترحة لسنة 2018، ستكون على النحو الآتي:

– إنخفاض كتلة رواتب الموظفين بـ 38.3 مليار دج، أي بنسبة – 1.76٪ المقارنة بالاعتمادات المرجعية سنة 2017، منتقلة من 2173،5 مليار دج، سنة 2017 إلى 2135.2

مليار دج، سنة 2018، وهذا بفعل الآثار المترتبة عن التكفل بمنتوج التكوين لقطاعي الصحة والتربية الوطنية فقط، وعدم الاستبدال التلقائي للمحالين على التقاعد بمجموع 14251 منصب، وتوسيع الفترة الزمنية الخاصة بترقية المستخدمين، وتمديد عمليات التوظيف لكامل السنة التي تمت سنة 2017.

– إرتفاع طفيف لإعانات التسيير يقدر بـ 1 مليار دج، منتقلة من 780.1 مليار دج سنة 2017 إلى 781.2 مليار دج سنة 2018.

– إرتفاع المديونية العمومية بنسبة + 21.3٪، أي بـ 31.3 مليار دج، منتقلة من 135.3 مليار دج سنة 2017 إلى 166.6 مليار دج سنة 2018.

– إنخفاض نفقات المعدات وتسيير الخدمات والصيانة بـ 1.2 مليار دج، أي بنسبة – 0.6٪، منتقلة من 195.1 مليار دج سنة 2017 إلى 193.9 مليار دج سنة 2018.

– ارتفاع التدخل الاقتصادي للدولة بـ + 20.2 مليار دج، أي بنسبة 6.4٪، إذ سينتقل من 315.0 مليار دج سنة 2017 إلى 335.3 مليار دج سنة 2018.

ويعود هذا الارتفاع، على وجه الخصوص، إلى ما يلي:

– توسيع الميزانية المخصصة لنظام المساعدة على الإدماج المهني + 17.2 مليار دج.

– تجديد المساهمة للديوان المهني للحبوب + 590.0 مليون دج، لتصل إلى 32.2 مليار دج.

– رفع المخصصات الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري إلى 84.4 مليار دج، أي بنسبة + 2.3 مليار دج.

– التدخل الاجتماعي للدولة من خلال لاسيما:

– تعويض سعر مياه البحر المحلاة التي ستنتقل من 37.5 مليار دج سنة 2017، إلى 44.0 مليار دج سنة 2018، أي بزيادة قدرها + 6.5 مليار دج.

– فارق معاشات تقاعد المجاهدين والمعاشات الصغيرة ومعاشات العجز بلغ 85.4 مليار دج، مسجلا انخفاضا قدره 37.8 مليار دج، أي بنسبة – 39.3٪.

– المساهمة في الصندوق الوطني الاحتياطي للتقاعد بـ 85.0 مليار دج.

– مخصصات لوكالة التنمية الاجتماعية بلغت 26.9 مليار دج.

– إعتمادات موجهة لتغطية الوظائف قيد الانتظار، بلغت 6.9 مليار دج.

– مخصصات للتكفل بالمستفيدين من المساعدة على الإدماج المهني، بلغت 45.5 مليار دج، بنسبة زيادة قدرها + 71.67٪.

– مخصصات صندوق التعويضات لضحايا الإرهاب، بلغت 11.0 مليار دج.

– منحة خاصة للتضامن لصالح التلاميذ المحتاجين، بلغت 6.5 مليار دج.

– مخصصات الميزانية لصندوق تعويض مصاريف نقل الجنوب، بلغت 5.3 مليار دج.

– تسجيل تخصيص لأجل استقرار أسعار السكر والزيوت، بلغ 1.0 مليار دج.

– المؤونة المجمعة، بلغت 122.0 مليار دج.

ب– نفقات التجهيز: سترتفع إلى أربعة آلاف وثلاثة وأربعين مليارا وثلاثمائة وستة عشر مليونا وخمسة وعشرين ألف دج(4.043.316.025،000 دج)، مقارنة بسنة 2017، وارتفعت بذلك رخص البرامج بـ + 883.8 مليار دج، واعتمادات الدفع بـ + 1751.9 مليار دج.

وستنتقل رخص البرامج من 1386.7 مليار دج، المتوقعة في قانون المالية لسنة 2017 إلى 2270.5 مليار دج، سنة 2018.

ويتوزع المبلغ المتوقع لسنة 2018، من جهة، على المشاريع الجديدة بـ 1854.3 مليار دج، أي بنسبة 81.7٪، ومن جهة أخرى على إعادة التقييم بـ 416.3 مليار دج، أي بنسبة 13.1٪.

أما اعتمادات الدفع فستنتقل من 2291.4 مليار دج، المتوقعة في قانون المالية لسنة 2017، إلى 4043.3 مليار دج، سنة 2018، أي بنسبة زيادة قدرها + 76.5٪، موزعة كما يلي:

– لنفقات الاستثمار 2175.0 مليار دج، أي بزيادة قدرها + 554.6 مليار دج.

– لنفقات عمليات رأس المال 1868،3 مليار دج، أي بزيادة قدرها + 1197.4 مليار دج.

وترتكز أكثر من 53٪ من اعتمادات الدفع الموجهة للاستثمار في خمسة (5) قطاعات فرعية مقسمة على النحو الآتي:

– السكن بقيمة 307.04 مليار دج أي بنسبة 24.0٪.

– البنية التحتية للطرق بقيمة 153.39 مليار دج، أي بنسبة 12٪.

– البنية التحتية للسكك الحديدية بقيمة 95.5 مليار دج، أي بنسبة 7.4٪.

– الري بقيمة 124.20 مليار دج، أي بنسبة 9.7٪.

– التعليم بقيمة 72.91 مليار دج، أي بنسبة 5.7٪.

وفيما يتعلق باعتمادات الدفع لنفقات عمليات رأس المال، فستكون كما يلي:

– تخفيض أسعار الفائدة بقيمة 263 مليار دج، أي بنسبة 14٪.

– مساهمة استثنائية من الميزانية لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة 500 مليار دج، أي بنسبة 26.8٪.

– تسوية المستحقات التي تحتفظ بها الدولة بقيمة 400 مليار دج، أي بنسبة 21.4٪.

3 – متاحات صندوق ضبط الإيرادات

سيعرف رصيد صندوق ضبط الإيرادات نفادا في نهاية كل من سنتي2017 و2018 (إنعدام فائض القيمة على الجباية البترولية)، وفي سنة 2019 (سيتم اقتطاع فائض القيمة كليا لتمويل عجز الميزانية).

يمكن أن يسجل الصندوق رصيدا إيجابيا في نهاية سنة 2020 يقارب 276.4 مليار دج، وهو ما يمثل فائض القيمة الناتج عن الفرق بين الجباية البترولية المدرجة في الميزانية والجباية البترولية المحصلة.

تجدر الإشارة إلى أن عجز الميزانية المقدرة بـ 55.0 مليار دج، سنة 2020 سيتم تغطيته بالكامل من خلال التمويل غير المصرفي.

4 – التحويلات الاجتماعية والإعانات الأخرى المتوقعة

ستصل التحويلات الاجتماعية في ميزانية سنة 2018 إلى 1760.0 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 8.4٪ من الناتج الداخلي الخام، مسجلة ارتفاعا قدره + 129.3 مليار دج، أي بنسبة قدرها 7.9٪، مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2017.

أما فيما يتعلق بهيكلة التحويلات الاجتماعية لسنة 2018 فهي كما يأتي:

– الدعم الموجه للسكن: بلغ 396.1 مليار دج، أي بنسبة + 29.9٪ وهو ما يعادل 22.51٪ من إجمالي التحويلات.

– الدعم الموجه للعائلات: بلغ 414.4 مليار دج، أي بنسبة زيادة بلغت + 2.1٪، وهو ما يمثل 23.5٪ من إجمالي التحويلات.

– الدعم الموجه للصحة: بلغ 331،7 مليار دج، أي بنسبة زيادة قدرها + 0.5٪، وهو ما يمثل 18.8٪ من إجمالي التحويلات.

5 – التدابير التشريعية

وردت جملة من التدابير التشريعية الهامة في المشروع المتضمن قانون المالية لسنة 2018، تتعلق بـ:

– تحسين الموارد،

– ترشيد الطاقة وحماية البيئة،

– تعزيز التضامن والإنصاف،

– تأطير التجارة الخارجية،

– تشجيع تعبئة المدخرات، التتبع المالي والشفافية التجارية،

– الحفاظ على الصحة العمومية،

– تنسيق وتبسيط الإجراءات وحماية ضمانات دافعي الضرائب،

– تدابير أخرى، والحسابات الخاصة للخزينة.

عرض ممثل الحكومة للمشروع ومناقشة اللجنة له

عرض ممثل الحكومة وزير المالية المشروع المتضمن قانون المالية لسنة 2018، أمام اللجنة، واستمع خلال المناقشة إلى أسئلة وانشغالات وملاحظات أعضاء اللجنة وأجاب عليها.

وفيما يلي ملخص لمجريات هذا النقاش:

I – ملخص عرض ممثل الحكومة

تطرق ممثل الحكومة على وجه الخصوص إلى السياق الاقتصادي الكلي والمالي الذي تم في إطاره إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018، مبرزا أهم التطورات المتوقعة لمسار نمو الاقتصاد العالمي وتبعاتها على الاقتصاد الوطني، كما تطرق إلى أهم المؤشرات التي تم اعتمادها في صياغة هذا المشروع، وكذا توقعات سنتي 2019 – 2020.

فضلا عن هذا، تطرق ممثل الحكومة إلى تطورات ميزانية الدولة في الفترة 2018 – 2020، وأشار إلى أنها تتماشى مع النهج المتبع في قانون المالية لسنة 2017، وهو ما يؤكد الاستراتيجية المتوسطة الآجال القائمة على التحكم في

الإنفاق العام، والزيادة التدريجية للإيرادات الجبائية.

وفي السياق نفسه، استعرض مجمل التدابير التشريعية للنص، وأكد أنها ترمي إلى تحقيق العديد من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

II – النقاط التي أثارها أعضاء اللجنة خلال المناقشة

أثار السادة أعضاء اللجنة خلال مناقشة المشروع المتضمن قانون المالية لسنة 2018 العديد من النقاط، نوردها مختصرة فيما يلي:

– إشتراط دفع نصف (2/1) ثمن نقل الملكية العقارية، يشكل عبئا على المتعاملين في مجال المعاملات العقارية، والذين لا يمتهنون هاته العمليات.

– مازالت إجراءات تسوية البنايات تشهد عدة عراقيل عند التطبيق، ولاسيما تماطل الإدارة لدى معالجتها ملفات المواطنين.

– ما المقصود «بالمؤونات المجمّعة» الواردة في التدخل الاجتماعي للدولة؟

– لماذا ارتفعت المبالغ المرصودة لتغطية نفقات تصفية مياه البحر في ميزانية التسيير؟

– لماذا تم إلغاء الضريبة على الثروة؟ وما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل توفير كافة الظروف من أجل تطبيق إجراء كهذا مستقبلا؟

– ماهي المستحقات التي تحتفظ بها الدولة (بقيمة 400 مليار دج) والناجمة عن اعتمادات الدفع لنفقات رأس المال؟

– بعنوان ميزانية التسيير، لماذا يتم التكفل بمنتوج التكوين الخاص بقطاعات، دون أخرى، وهذا على أهميتها؟

– لماذا لا يتم الاستبدال التلقائي للمناصب المالية، بمناسبة التوظيف في الوظيف العمومي؟

– لماذا لم يتم رفع المخصصات المرصودة لصندوق تعويض مصاريف نقل الجنوب؟

– لماذا لم يتم رفع الاعتمادات المالية المرصودة لمنحة التضامن لصالح التلاميذ المحتاجين؟

– ما هي التدابير والإجراءات التي تعتزم السلطات العمومية اتخاذها إزاء مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، من جهة، واحتواء السوق الموازية، من جهة أخرى؟

– لماذا لا تعمد الحكومة إلى تأهيل المؤسسات العمومية الاقتصادية، وضمان تنافسيتها عوض منحها الإعانات كل سنة، وهو ما يؤدي إلى عدم نجاعتها؟

– لماذا لا تولي الحكومة المزيد من العناية إزاء فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا للاحتياجات الملحة لهاته الفئة؟

– ما هي الإجراءات المتخذة من أجل محاربة الفوارق الجهوية في ربوع البلاد، ولاسيما عبر منح الامتيازات للمستثمرين؟

– الزيادة في الرسم على المنتجات البترولية على مادة (الغاز أويل) من شأنها أن تؤدي إلى الرفع من أسعار العديد من المواد بالتبعية، وهو ما سينعكس على القدرة الشرائية للمواطن. فلماذا لم يستثن هذا الوقود من هاته الزيادة؟

– لماذا تم الرفع المعتبر للرسوم على الإعلانات والصفائح المهنية؟

– ما هي حصيلة تحصيل القروض الممنوحة للمستثمرين؟

– إلى أين وصل برنامج عصرنة النظام الجبائي؟

– ما هي الصيغ الجديدة، التي تم ترويجها مؤخرا، بخصوص اقتناء المواطنين للسكنات الفردية؟

وبعد ذلك قدم السيد ممثل الحكومة توضيحات نوردها كالآتي:

III – التوضيحات التي قدمها ممثل الحكومة

تناول ممثل الحكومة في معرض رده على ما ورد في مداخلات السادة الأعضاء من أسئلة وانشغالات وملاحظات، العديد من النقاط ذات الصلة وقدم الشروحات المتعلقة بها.

وقد استخلصت اللجنة من هاته الردود والتوضيحات ما يلي:

– التدابير المتخذة بخصوص مكافحة التهرب الضريبي، ترتكز على عدة قواعد، تتمثل أساسا في تعزيز المصالح المكلفة بالرقابة، وتحسين التنسيق بين كل القطاعات الوزارية فضلا عن المتعاملين الاقتصاديين، وعصرنة الخدمات، وكذا استهداف أفضل لعمل المصالح الجبائية، من خلال تركيزها على مواطن «الخطر»، وهو إجراء معمول به دوليا وليس خاصا بإدارتنا الجبائية فقط.

من جهة أخرى، تشهد مصالح الضرائب عصرنة لوسائل عملها – بإدخال نظم الإعلام الآلي – من خلال برنامج طموح بادرت به السلطات العمومية، وهو ما سيساهم، بكل تأكيد، في تحسين تحصيل موارد الجباية العادية.

ضف إلى ذلك، يتضمن مشروع قانون المالية لسنة

2018، إجراء مهما يندرج في إطار تعميم وسائل الدفع الإلكتروني، من شأنه تحسين تتبع عمليات الدفع وإبقاء الأموال داخل الدائرة الرسمية، وهو موضوع المادة (111).

وفي المنوال نفسه، وموازاة مع الأعمال سالفة الذكر، يتعيّن منح ضمانات للمكلّفين بالضريبة، حتى تُحفظ حقوقهم وتُصان، ومنه خلق علاقات تعاون وثقة بين الإدارة والمكلّفين، وهو ما تسعى لتحقيقه إدارة الضرائب، كما أن النتائج المحقّقة في هذا المجال تُعدُّ جد إيجابية، وهذا ما يعكسه الاندماج الملحوظ للمكلّفين في إطار الضريبة الجزافية الوحيدة، وهو ما سيساهم أيضا في تحسين مستويات التحصيل الضريبي، والتي شهدت تحسنا وصل إلى 10٪، وهي في تطور من سنة إلى أخرى.

– وبخصوص الاعتمادات المرصودة للمؤونات المُجمّعة، بعنوان ميزانية التسيير، فهي تندرج في إطار ميزانية الأعباء المشتركة وفقا لأحكام المادة 21 من القانون رقم 84 – 17 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، من أجل ـ لاسيما ـ تغطية النفقات الاستثنائية، التي لا يمكن تحديد مبالغها بدقة عند إعداد التوقعات السنوية، ويخضع استعمالها لشروط حدّدها القانون سالف الذكر.

– وبشأن الرفع من معدلات الرسم على المنتوجات البترولية، تجدر الإشارة هنا إلى أن الأسعار المطبقة حاليا على هذه المنتوجات تُعدُّ من أدنى الأسعار على المستوى العالمي، بما فيها الدول المنتجة للبترول، الأمر الذي أدى إلى تسجيل استهلاك مفرط لهاته المواد، بلغ 14 مليون طن سنويا، علما أن 23٪ من هذه المادة مستورد، مشيرا إلى أن قوانين المالية قد نصّت على دعم الأسعار بالنسبة للقطاع الفلاحي مثلا، وأن تدخل السلطات العمومية بشأن ترشيد استعمال الوقود يُعدُّ أحد محاور تعديل بنية التحويلات الاجتماعية.

– وعن التساؤل المتعلق بمبلغ 400 مليار دج، بعنوان تسوية المستحقات التي تحتفظ بها الدولة، فالأمر يتعلق لاسيما بالديون التي هي على عاتق الدولة، والتي بدأت تُطرح بشدة ابتداء من سنة 2016.

– وبشأن مخصصات الميزانية لصندوق تعويض مصاريف النقل في الجنوب، فإن الاعتماد المخصص قد أخذ بعين الاعتبار تعديل مدونة نفقات الصندوق، ولاسيما من خلال إعفاء عمليات نقل الإسمنت و الاستفادة من إعانات هذا الصندوق.

– وحول محاربة الفوارق الجهوية، فإن الدولة تولي عناية كبيرة لتحقيق هذا المسعى، وهو ما يترجمه فتح حسابين للتخصيص الخاص من أجل ترقية التنمية الاقتصادية في مناطق الجنوب والهضاب العليا، فضلا عن منح العديد من الامتيازات العقارية والجبائية، لاستقطاب الاستثمارات في هاته المناطق من الوطن.

– بخصوص إعادة تقييم مشاريع التجهيز العمومي وأثرها المالي على الخزينة، أكد ممثل الحكومة أن التدابير المتخذة، في السنوات الأخيرة، قد سمحت بتخفيض عمليات إعادة التقييم بشكل معتبر، وهو المجهود الذي يتواصل إلى غاية اليوم، من أجل تحكم أحسن في برمجة مشاريع التجهيز العمومي، وبالتالي حصر عمليات التقييم في الحالات التي تبررها فقط.

وفي الأخير، يأتي المشروع المتضمن قانون المالية لسنة 2018 في ظرف اقتصادي صعب، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ذلك أن الضغوطات على توازناتنا الاقتصادية الكلية والمالية تبقى مستمرة، بفعل لاسيما عدم الاستقرار في مستويات أسعار المحروقات في السوق الدولية، وهذا رغم المجهودات الحثيثة التي مافتئت تبذلها منظمة الدول المصدرة للبترول بالاشتراك مع دول من خارج المنظمة، من أجل توفير كافة الشروط لاسترجاع السوق عافيتها.

ورغم هاته الصعاب الجدية، فإن جهود الدولة مازالت قائمة من أجل الحفاظ على وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة، لأزيد من عشرية من الزمن، من أجل تشييد بنية تحتية هامة، في كافة الميادين، فضلا عن الاستجابة لمتطلبات المواطنين واحتياجاتهم والتي هي في تزايد مستمر. وهنا لابد من التذكير بأن المستويات التي بلغتها بلادنا في مجال التنمية البشرية، في قطاعات الصحة والتعليم والسكن...إلخ، عالية ولا يمكن إنكارها.

ويندرج هذا المشروع ضمن المنظور، الذي يرمي إلى تثبيت المنجزات المحققة والعمل على توفير الظروف المواتية من أجل استكمال الأهداف التي سطرتها السلطات العمومية، في برامجها التنموية، والحفاظ على توازناتنا المالية بالموازاة مع ذلك.

ذلكم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي،

زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول المشروع المتضمن قانون المالية لسنة 2018.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية.

الآن ننتقل إلى الباب الخاص بالنقاش؛ المسجلون في هذه الجلسة، سوف تتلى أسماؤهم واحدا، واحدا ومدة التدخل ستكون 6 دقائق وللمجموعات البرلمانية ربع ساعة.

المسجل الأول هو السيد بشير شبلي، الكلمة لك.

السيد بشير شبلي: شكرا سيادة الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

مرة أخرى يدعونا الاختيار الصعب لاعتماد قانون المالية هو في الجوهر وليد ظروف استثنائية تتميز باستمرار الضغوطات المالية على الاقتصاد الوطني وبعدم استقرار السوق العالمي للنفط، فمن سوء حظنا أن اقتصادنا عماده الأساسي هو ما تدرّه علينا آبار البترول من مداخيل تكاد تكون ثروتنا الوحيدة.

ومادام الأمر كذلك فلا خيار أمامنا إلا ترشيد الاستغلال الأمثل لقدراتنا الاقتصادية والمالية المتاحة في سبيل المحافظة على وتيرة النمو، وهذا في حقيقة الأمر تحدي كبير ولا شك أن الوثيقة التي بين أيدينا تقدم أجوبة في غاية من الأهمية لتخطي تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية بأخف الأضرار.

فخلافا للآراء المتشائمة التي تزرع اليأس والوهم وتتخذ من أسلوب الترهيب والتخويف تجارة سياسية مكشوفة فإن قانون المالية الجديد ينطوي على الكثير من النقاط الإيجابية التي تترجم من الواقع مضامين التوجيهات العامة المنصوص عليها في خطة العمل الحكومية التي سبق وأن أعطيناها الضوء الأخضر قبل فترة وجيزة، وهنا يجب الإشارة إلى الانسجام بين خطة (مشروع) الحكومة وهذا المشروع.

سيادة رئيس مجلس الأمة،

إن الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية هو مقوم أساسي ومؤشر بارز يتضمن بقوة من خلال التحويلات الاجتماعية المعتمدة والتي تؤكد في مجملها عدم تجاوز الخط الأحمر كلما تعلق الامر بالبعد الاجتماعي للدولة.

ومع ذلك، وجب المزيد من ترشيد الأموال الموجهة في هذا الجانب لتذهب مباشرة صوب مستحقيها الحقيقيين.

وبعيدا عن الآليات التي اعتمدتها الحكومة لضبط الموازنة السنوية العامة فإن الارتفاع في ميزانية التجهيز والانخفاض الطفيف في ميزانية التسيير، مؤشر قوي على توجه سليم يعطي الأسبقية لإحداث النمو، ذلك لأن الاعتمادات الموجهة للتجهيز ستسمح بإعادة بعث المشاريع التي طالها التجميد، وفي مقدمة ذلك المنشآت التربوية والصحية وكذا الموارد المائية ويضاف إلى ذلك المشاريع التي تندرج في إطار التنمية المحلية، وفي جانب التسيير ومهما كانت مبررات انخفاض الاعتمادات فإنها لا يجب أن تؤثر بأي حال من الأحوال على منظومة التسيير التي يبشرنا قانون المالية الجديد بفتح مناصب مالية جديدة في قطاعات الصحة والتربية والتعليم العالي.

أما فيما يخص الجانب الذي يتعلق بالزيادات والرسوم والضرائب نسجل الارتفاع المحسوس وللعام الثالث على التوالي لسعر المحروقات وقد يدفع الفاتورة ككل مرة المواطن البسيط من خلال ما يتبع ذلك من زيادات منتظرة في أسعار قوته اليومي.

أما فيما يخص السماح للبنوك العمومية بفتح نوافذ للمعاملات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وإلى إمكانية طرح صكوك إسلامية كما ورد في البرنامج الاقتصادي للحكومة فإن مقتضى الحال يستوجب على قانون المالية لسنة 2018 إدخال عضو المساومة بين المنتجات المالية والمصرفية الإسلامية والمنتجات التقليدية.

وعليه فإننا نقترح إخضاع العمليات المصرفية التي تمارسها مؤسسات الائتمان والتي تقدم خدمات مصرفية ملتزمة بقواعد الشريعة الإسلامية لنفس النظام الضريبي الذي تخضع له مؤسسات الائتمان التقليدية.

إدراج التمويلات الإسلامية في برنامج التسهيلات لشراء سكنات جديدة على غرار ما تتمتع به التمويلات التقليدية كما نص على ذلك المرسوم التنفيذي رقم 87 المؤرخ في 10 مارس 2010.

شكرا لكم سيادة الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بشير؛ الكلمة الآن للسيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

تتميز مناقشة قانون المالية هذه السنة بظروف اقتصادية خاصة تعرفها الجزائر على خلاف قانون المالية للسنوات الماضية.

يأتي قانون المالية هذه السنة بعد اعتماد قانون النقد والقرض الذي لجأت من خلاله الحكومة لخيار التمويل غير التقليدي من أجل تجاوز عجز الخزينة العمومية.

يحدث هذا في ظل انتعاش ظرفي تعرفه الأسواق العالمية للنفط مؤخرا والذي تجاوز فيه سعر البرميل عتبة 62 دولارا وهو مؤشر إيجابي يجب التعامل معه بحذر.

إضافة للتحكم النسبي لفاتورة الاستيراد التي بلغت 42 مليار دولار لغاية شهر نوفمبر الماضي وهو رقم غير بعيد عن السقف الذي حددته الحكومة لسنة 2017 للاستيراد والمحدد بـ 40 مليار دولار.

هذه المعطيات يضاف لها بعض المؤشرات الإيجابية المسجلة في قطاع الفلاحة وهنا يجب الإشادة بقرار وزارة الفلاحة لإعداد دفتر شروط جديد يصدر شروط فتح رأس مال المستثمرات الفلاحية النموذجية من أجل تمويلها وإعادة تأهيلها ضمن إطار شراكات على قاعدة 66٪ ونسبة 34٪ للشريك ما سيعطي دفعة قوية لهذه المستثمرات نحو تطوير الإنتاج ورفعه وجعلها أكثر تنافسية.

ولا يفوتني تثمين قرار وزير النقل والأشغال العمومية بتدشين مطار الشحن بولاية بسكرة وهو القرار الذي استبشر به فلاحو ومنتجو الولاية نظرا للدفع الكبير الذي سيعطيه لقطاع تصدير المنتجات الفلاحية بالولاية.

هذا بالإضافة للتوجه الحكومي لضبط مشاريع تركيب السيارات من خلال صياغة دفتر شروط وتوازي لتنظيم القطاع.

كذلك المؤشرات الإيجابية التي نسجلها في قطاع البناء من خلال تمويل المشاريع السكنية العمومية المختلفة من أجل تجسيدها.

وهنا أفتح قوسا لأحيي وأشجع معالي وزير السكن والعمران والمدينة الذي ينوي إطلاق صيغة سكنية جديدة موجهة للجالية الجزائرية بالخارج قصد تمكينهم من اقتناء سكنات بالجزائر وهو مشروع طال انتظاره من طرف المهاجرين ويستحق كل التشجيع خاصة أن هذه الصيغة سوف تستقطب دخلا إضافيا لخزينة الدولة بالعملة الصعبة وستشكل وسيلة ترابط بين المهاجرين وبلدهم وسوف تعطي دفعة لقطاع السكن في الجزائر.

سيدي الرئيس،

هذه المعطيات (تجعلنا) نتوقع أن يعطي قانون المالية لسنة 2018 حركية أكبر لعجلة الاقتصاد خصوصا وللتنمية الوطنية عموما، لكن هذا لا يمنعنا من تسجيل بعض الملاحظات والاختلالات التي يجب على الحكومة ووزارة المالية العمل على تداركها وهذا من أجل التخلص من التبعية لمداخيل النفط وإعطاء توازن حقيقي ودائم للخزينة العمومية.

الملاحظة الأولى تتمثل في ظاهرة إعادة تقييم المشاريع والتي أصبحت تستنزف ميزانيات ضخمة تتجاوز في مجالها 40 مليار دينار وهذا بسبب ضعف الدراسات الخاصة بالمشاريع ما يسبب نزيفا للخزينة العمومية يمكن في حال تداركها من توفير مبالغ ضخمة لفائدة الخزينة وهو ما يستدعي معالجة جادة وحازمة لهذه الظاهرة الغريبة والسلبية التي أصبحت تتميز بها المشاريع.

الملاحظة الثانية تتعلق بالتهرب الضريبي وهي الظاهرة التي كبدت خزينة الدولة خسائر نتيجة للضرائب غير

المحصلة والحقوق الجمركية التي لم تدفع والتي فاقت في مجملها 10 آلاف مليار دينار عبر 9 مديريات جهوية للضرائب.

يحدث هذا في ظل الحديث عن ترشيد النفقات وانتهاز سياسة التقشف التي تنادي بها الحكومة لتجاوز المتاعب المالية للبلاد وهو الأمر الذي يتطلب من وزارة المالية والحكومة العمل على تحديث آليات المنظومة الضريبية ورقمنتها بما يغلق باب التهرب والغش الضريبي.

الملاحظة الثالثة تتعلق بالسوق الموازية التي تدر أكثر من 40 مليار دولار خارج المنظومة الرسمية ما يستدعي مختلف المصالح الحكومية لبذل جهود حقيقية من أجل تنظيم هذا السوق واستيعابها ضمن المنظومة الاقتصادية الرسمية وهذا من خلال توسيع نظام رقمنة السجل التجاري وتوسيع مجال الرقابة وإحداث نظام تحفيزات مالية وجبائية لجلب هذه الأموال.

الملاحظة الأخيرة هو غياب الحديث عن عصرنة الجباية والمالية المحلية رغم أنها أساس تنمية الإقليم ما يحدث إعادة النظر فيها، ما يعطي للجماعات المحلية هامش حرية أوسع للتمويل واستحداث مشاريع استثمارية محلية بعيدا عن الاعتماد عن التمويل المركزي وما يترتب عنه من جمود وعجز.

ذلكم، السيد الرئيس والسيدات والسادة الوزراء، ما أردت أن أساهم به في مناقشة وإثراء قانون المالية المعروض أمامنا اليوم.

شكرا لكم على حسن إصغائكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم؛ الكلمة للسيد عبد الوهاب بن زعيم.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا السيد الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الصحافة،
أستهل مداخلتي لأضم صوتي لملايين الخيّرين وأندد بشدة بالقرار الأمريكي في حق فلسطين باعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني وهذا ما نعتبره واعتبرته الجزائر انتهاكا صارخا للوائح مجلس الأمن ذات الصلة والشرعية الدولية ويهدد السلام العالمي.

ومن منبر مجلس الأمة نجدد دعمنا الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني لإقامة دولته بعاصمتها القدس الشريف، وندعو الجميع للتجند من أجل احترام الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ونظرا لأهمية الموضوع وعظمته أكتفي بذلك السيد الرئيس وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الوهاب؛ الكلمة الآن للسيد عبد الحليم لطرش.

السيد عبد الحليم لطرش: بسم الله الرحمـن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إننا نناقش اليوم قانون المالية لسنة 2018 ونحن في أفضل حال مما كانت عليه السنة الفارطة لعدة عوامل أهمها الظروف المالية المريحة الناجمة عن اللجوء لتمويل الخزينة العمومية من طرف البنك المركزي، وما رافقه من إجراءات هامة ستنعكس مباشرة على الحركة الاقتصادية والتنمية المحلية خاصة بعد إقرار رفع التجميد على عدة مشاريع في قطاعات مختلفة، وتسديد ديون المؤسسات العمومية والزيادة المعتبرة للمبلغ الموجه للبلديات من خلال برامج التنمية المحلية وإعادة بعث البرامج الفلاحية. إن عدم لجوء الحكومة إلى الزيادة في الضرائب حفاظا على الاستقرار السياسي والاجتماعي يعد خيارا صائبا.

كما أن التوجه إلى فرض إجراءات إضافية من أجل التخفيف من فاتورة الاستيراد وتشجيع المنتوج المحلي وخلق الثروة خارج المحروقات يحتاج إلى آليات أكثر صرامة من أجل التحكم في احتياطات الخزينة العمومية من العملة الصعبة.

السيد الرئيس،
معالي الوزير،
إن الغلاف المالي المخصص لإعادة التقييم هو مبلغ مرتفع خاصة إذا علمنا أن سبب اللجوء إلى تقييم المشاريع ناتج بالدرجة الأولى إلى التسرع في إنجاز الدراسات وعدم تدقيقها إضافة إلى الإجراءات البيروقراطية التي ترافق مختلف مراحل إنجاز هذا المشروع، خاصة على مستوى لجنة الصفقات وكذا آليات المراقبة والمتابعة.
وإذا كان لجوء الحكومة إلى مصادر تمويل غير تقليدي لتخطي المرحلة الصعبة من الوضعية المالية للبلاد، فإننا بحاجة اليوم إلى أساليب تسيير غير تقليدية وذكية لتجسيد مختلف المشاريع لتفادي الإفراط في اللجوء إلى إعادة التقييم التي تكلف الخزينة أعباء إضافية يمكن تفاديها بحكمة وبعد نظر.
السيد الرئيس،
معالي الوزير،
إن السكن والتشغيل وتحسين الإطار المعيشي هي أهم مطالب المواطن الجزائري وعليه نتمنى أن يحقق قانون المالية لسنة 2018 هذه المطالب ويكرس ما جاء به مخطط عمل الحكومة لتحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالتنمية المحلية في إطار متوازن بين مختلف مناطق الوطن ومختلف شرائح المجتمع.
في الأخير، ومن هذا المنبر فإنني أحمل رسالة إلى الهيئات المعنية بعث بها سكان ولاية جيجل من مختلف بلدياته ومختلف شرائحه تطالب بإعادة النظر في قرار منح استغلال ميناء الصيد وادي الزهور لولاية سكيكدة.
هذا الميناء الحدودي بين الولايتين تم إنجازه داخل الحدود الإقليمية وعلى تراب ولاية جيجل، وعليه فإن كل سكان ولاية جيجل يطالبون بمنح تسيير الميناء لمديرية الصيد البحري بولاية جيجل لاعتبارات تاريخية، اجتماعية وقانونية.
بالتوفيق للجميع في أداء مهامه والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحليم؛ الكلمة الآن للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمـن الرحيم؛
السيد رئيس مجلس الأمة،
معالي وزير المالية ممثل الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
نحن نناقش قانون المالية لسنة 2018 الذي نرى أنه جاء في ظروف عادية من الناحية المالية وهذا بسبب الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة في هذه السنة رغم ترويج بعض الانتهازيين وأشباه المعارضة، الذين كانوا يتمنّون استمرار الأزمة المالية وانخفاض البترول إلا أن قانون المالية لسنة 2018 أثبت العكس من ناحية الحفاظ على الجانب الاجتماعي للمواطن، ولهذا نقول إن الإجراءات المتّخذة في هذا القانون والذي نزكي كل ما جاء فيه من إجراءات عادية في مثل هذه الظروف كون القرارات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة جنبتنا عدة مخاطر اجتماعية كما حافظنا على سيادة الدولة الجزائرية وهذا كله بفضل حنكة وحكمة رئيس الجمهورية واستراتيجية معالي الوزير الأول بحيث سجلنا ارتياحا كبيرا لدى المواطن من جّراء سياسة الوضوح والصراحة التي أصبحت تتميّز بها الحكومة على المستوى الداخلي والخارجي، وهنا نقول لبعض الأطراف في المعارضة إن المواطن اليوم يعرفكم جيدا وهمُّكم الوحيد هو الكرسي كونكم لم تستطيعوا تقديم نظرة اقتصادية أو حلول واقعية إنما تتقنون دور التمثيل والتشويش وتروجون الإشاعات أن هذا القانون جاء بزيادات كبيرة ولكن نحن نؤكّد أنها إجراءات عادية ويجب اتخاذها في مثل هذه الظروف وإنّ الحكومة فوّتت عليكم الفرصة، كما نقول لكم إن الشعب هو الوحيد الذي يمنح السلطة عن طريق صندوق الاقتراع.
ونحن نناقش هذا القانون، لايمنعنا من نقل انشغالات الوطن عامة وولاية إليزي خاصة.
فيما يخص قطاع الصحة في كل مرة نتقدّم بطلب فيما يخص رفع التجميد عن مستشفى 60 سريرا ببلدية الدبداب الحدودية، وكذلك إنجاز مصلحة تصفية الدم،

هذا الوعد الذي عنده حوالي مدة سنتين لكن لم ينفّذ.

فيما يخص قطاع التربية، معالي وزير قطاع التربية رفع التجميد عن ثانوية برج عمر إدريس وفتح ملحقة إكمالية بقرية تمروالين ببلدية الدبداب.

البيئة، معالي وزيرة البيئة، إن المواطنين ومربي الإبل يشتكون من عدم وجود ثقافة بيئية لدى المؤسسات البترولية مما جعل هذه المؤسسات تتسبب في أضرار وكوارث بيئية كبيرة، ولهذا يجب على وزارة البيئة اتخاذ الإجراءات من أجل تفعيل المفتشية وكذا التنسيق مع الحظيرة الثقافية للطاسيلي كون هذه المناطق بترولية وسياحية.

وزارة التضامن: نطلب رفع التجميد عن الداخلية الخاصة بالمركز الاستشفائي البيداغوجي بجانت.

وزارة التجارة: يجب على وزارة التجارة ضبط فوضى الأسعار التي أصبحت ترهق كاهل المواطنين خاصة في المواد المدعمة من طرف الدولة.

الطاقة: اليوم تم تدشين محطة الكهرباء بالقرية الحدودية تارات من طرف معالي وزير المجاهدين ولهذا أبلغكم تشكرات وعرفان سكان هذه القرية الحدودية والشكر موصول للسيد معالي الوزير الأول السابق عبد المجيد تبون الذي رفع التجميد عن هذه المحطة.

السيد الرئيس،

السادة الحضور،

نحن نحترم قرارات رئيس الجمهورية، ولكن لايمكننا أن نحترم من لا يحترم هذه الثقة التي وضعت فيه من طرف رئيس الجمهورية، كما لا نقبل من أي كان أن يحتقرنا ويحتقر مواطنينا ويهين شيوخنا وأعياننا في هذه الولاية الاستراتيجية، بحيث ومنذ تعيين هذا الأخير على رأس هذه الولاية كثرت الاحتجاجات مما يمس باستقرار المنطقة ورقم قياسي في رفع الدعاوي القضائية وتبديد المال العام، كاميرات المراقبة في إقامة الولاية بـ 6 ملايير، مسبح إقامة الوالي بـ 2 مليار، ترميم المسكن بـ 3 ملايير.

أين نحن من تعليمات الحكومة بترشيد النفقات ولهذا أبلغكم هذه الرسالة ومن خلالكم إلى فخامة رئيس الجمهورية شاكرا الجميع على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة، يرجى في مثل هذه المناسبة في النقاش ألا يشخص، لأن كل واحد مسؤول على كلامه، ولكن في منبر مثل هذا لابد على كل واحد أن يقول الكلام في الإطار الذي يكون مناسبا.

توجيه التهم اعتباطا فهذا موضوع لايمكن أن نقبل به فإذا كان هنالك حقائق توجه للجهة المعنية وبدلائل بعيدا عن التهم لأننا عندما نتهم أحدا لابد أن يكون الطرف الآخر أيضا ليرد على هذه التهم.

رجاء السيد عباس، فهذا ما أردت أن أقول ملاحظة عامة يرجى التقيد بها مستقبلا.

الآن الكلمة للسيد موسى تمدارتازة.

السيد موسى تمدارتازة:

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية والوفد المرافق له،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم،

أزول فلاون.

قبل الدخول مباشرة في قلب مشروع قانون المالية لسنة 2018 بودي أن أتطرق إلى حالة الاقتصاد الوطني الذي يمتاز بصعوبة الحركة الاقتصادية في ظل غياب رؤية واضحة ومستقبلية.

تدهور ملحوظ للتوازنات الاقتصادية الكبرى، نتيجة تسيير أحادي، إداري ومركزي.

تفاقم التجارة غير الرسمية التي تعكس خلل النظام التجاري ووجود شبكات اختلاس للكتلة النقدية الزائدة، هذه الأخيرة سببها سياسة جزافية غير فعالة وفشل في تأطير النظام المالي والضريبي للنشاط الاقتصادي. القطاع غير المنتج أخذ مكان القطاع المنتج وكذا القطاع الموازي الذي يهدد سلامة الدولة ويضعف من هياكلها ويشلها ويجعلها عاجزة عن التصرف ومعاقبة المخالفات.

السيد الرئيس،

نحن اليوم بصدد مناقشة هذا المشروع في سياق أزمة ميزانياتية والمالية المجسدة خاصة بنفاد الاحتياطات المالية العمومية ولجوء الحكومة إلى التمويل غير التقليدي من أجل تغطية احتياجات الخزينة العمومية وكذا تمويل الديون العمومية الداخلية والصندوق الوطني للاستثمار.

التمويل غير التقليدي جاءت به الحكومة كبديل لانخفاض الضريبة البترولية نتيجة انخفاض نصف صادرات المحروقات، بعبارة أخرى، تحريك اقتصاد الريع المسحوب على النفقة العمومية للدولة.

وفي هذا الصدد نطرح سؤالا: لماذا لم يفعل مباشرة الصندوق الوطني للاستثمار من أجل تمويل الاقتصاد الوطني وإحداث مداخيل إضافة للخزينة العمومية؟

ومن المفترض أن يحتوي مشروع الأزمة المالية القائمة ويخفف من مخلفاتها وكذا آثارها على المدى المتوسط.

سيدي الرئيس،

نستنتج من خلال قراءتنا لمشروع قانون المالية لسنة 2018 أن الحكومة تريد تجنب التعديلات المؤلمة والعلاج الصادم لكيلا يصبح الوطن عرضة للتوترات الاجتماعية والسياسية ولكيلا يكون عرضة أيضا لوضعيات لا يمكن السيطرة عليها وكل هذا من أجل ضمان توزيع عادل والحد من نفقات التسيير. نحن على يقين أن الحكومة ابتعدت عن الأهداف المذكورة سابقا ما دام مشروع قانون المالية لسنة 2018 يتوقع ميزانية التسيير بمقدار 4584.46 مليار دينار في حين الواردات العادية تقدر بـ 3683.68 مليار دينار.

ألا يعتبر هذا أول تناقض بين الأهداف المسطرة من طرف الحكومة في مخطط عملها ومشروع قانون المالية لسنة 2018؟

أما التناقض الثاني، يكمن في بغية دفع وتيرة النمو الاقتصادي في ظل ميزانية تجهيز محدودة رغم ارتفاعها التدريجي لأن المؤشر الحقيقي للاقتصاد يكمن في الاستثمارات العمومية ولاسيما مشاريع التجهيز ودعم الطلب الشامل.

التناقض الثالث، السيد الرئيس، يتمثل في وصول ميزانية التحويلات الاجتماعية إلى 1760 مليار دينار، ما يعادل ارتفاعها بنسبة 8٪ في حين نفقات التسيير تفوق توقعات إيرادات الضريبة العادية.

وفي هذا المقام نطرح سؤالا، هل ارتفاع ميزانية التحويلات الاجتماعية يهدف إلى تعزيز الدولة الاجتماعية كما أرادها المشروع الوطني ببيان أول نوفمبر 1954 أو شراء السلم الاجتماعي فقط؟ بحيث هذه التحويلات الاجتماعية يستفيد منها الأغنياء ومحترفو التهريب عبر الحدود وليس الفقراء الذين يدفعون ثمن الخيارات الاقتصادية والاجتماعية العشوائية.

تخصيص 400 مليار دولار في ميزانية 2018 كمبلغ لتسديد الدولة لديونها للشركات الأجنبية والوطنية منها لدليل على ضعف وعجز التوقعات في إدارة وتسيير الاستثمار العام، لقد حان وقت تحديد المسؤوليات ومحاسبة المتسببين لهذه الوضعية.

السيد الرئيس،

في ظل كل التحولات العالمية والإقليمية فإن الأزمة التي تعيشها الجزائر ليست بجديدة تمس جل قطاعات الحياة الوطنية وانخفاض سعر البترول لم يعمل إلا على كشف فشل كل السياسات المتعاقبة والمنتهجة وكشف شلل اقتصادنا وعلى الحكومة اليوم أن تعترف بواقع الأزمة وتأثيراتها التي لا مفر منها لا يغير شيئا من المعادلة ولم يضع البلاد في مأمن من المخاطر المتعددة.

سيدي الرئيس،

إن تجربة العقود الأخيرة في البلاد وحول العالم تبين أن أي تنمية اقتصادية، أي خطة عمل وأي تدابير للتعامل مع الأزمة لن تكون ناجعة في غياب شروط سياسية مسبقة وبناء إجماع قوي ومقبول من طرف جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، وتجاهل العلاقة الجدلية بين السياسي والاقتصادي والمواصلة في هذا النسق سيدفع البلاد إلى الهاوية وهذا ما لا نتمناه.

إن السلطة بتمسُّكها بسياساتها بهدف الوصول إلى السلم الاجتماعي وعمل ما تريده على الصعيد السياسي انتهت بإفراغ خزينة الدولة دون نجاحها في خلق موارد مالية متنوعة..

السيد الرئيس: شكرا للسيد موسى؛ الكلمة الآن للسيد أحمد بوزيان.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي دولة رئيس مجلس الأمة الموقر،

معالي وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكرام،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

بعد صدور قانون النقد والقرض والذي يُعدُّ بمثابة الضوء الأخضر للحكومة لمواجهة الوضع المالي الصعب الذي تعرفه البلاد، حيث يرخص القانون لبنك الجزائر بصفة استثنائية وخلال فترة لا تتعدى 5 سنوات القيام بالشراء المباشر للسندات الصادرة عن الخزينة قصد تغطية حاجيات تمويل الخزينة وتمويل تسديد الدين العمومي الداخلي والسماح للخزينة عند الحاجة بتزويد الصندوق الوطني للاستثمار بموارد في إطار مساهمة الدولة في الاستثمارات أو التمويلات الطويلة المدى لبرامج الاستثمار العمومي.

لاشك أن لمثل هكذا قانون في ظرف استثنائي له ارتدادات كثيرة في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ويؤدي إلى تشكيكات المعارضة والأطراف المغرضة والتي تفضي إلى زعزعة ثقة المواطن في سياسة الحكومة وما تنفذه من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وهذا كله ينبغي تفهمه من قبل الحكومة والعمل على توعية الرأي العام ومواجهته بكل شفافية بالحقائق الموجودة والتوقعات الواقعية.

وهذا ما نسجله للحكومة الحالية التي يبدو أنها تنحو هذا الاتجاه في مخاطبة هذا الرأي العام فيما يخص الوضعية الاقتصادية.

إنه من خلال التصريحات الرسمية للحكومة ومن خلال المخاطر المحتملة على الاقتصاد الوطني والتي صدرت بها مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2018 وتقديرات 2019 – 2020 يمكننا تلخيص توقعات الحكومة الحالية بأنه سجل تراجعا مخيفا لاحتياطي الصرف وتسجيل قصور في تغطية ميزانيتي 2017 – 2018 بالرغم من توقع صادرات المحروقات في غضون سنة 2020 وزيادة التحصيل الجبائي، ناهيك عن عوامل أخرى مثل تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو فضلا عن مستوى عجز ميزان المدفوعات وعوامل إضافية متصلة بالأداء الاقتصادي ونسبة التضخم ونسب المردودية والربحية للمبالغ الموظفة على شكل سندات خزينة أمريكية وسندات سيادية منها أوروبية بعد أن بلغ مستويات قياسية نهاية سنة 2013.

ويلاحظ أن توقعات الحكومة تغيرت بصورة كبيرة مقارنة بتوقعات الحكومة السابقة، إلا أن هذه التوقعات أعيد النظر فيها مجددا من قبل الحكومة الحالية ويمكن تفهم ذلك بالتفاؤل غير الواقعي الذي اتسمت به تلك التوقعات بالنظر إلى الواقع المريض الذي فرض نفسه علينا والمتمثل أساسا في انكماش أسعار النفط وبقاء مستوى العجز في ميزان المدفوعات.

كما نلاحظ أن الحكومة تتوقع تطوير صادرات المحروقات مقابل تراجع واردات السلع مع توقع ارتفاع الدخل الضريبي والزيادة الكبيرة المرتقبة لنفقات التجهيز وتجاوز التسقيف الذي حددته الحكومة السابقة للسنة الماضية.

وتتجه الحكومة بموجب هذا المشروع قانون المالية 2018 لفرض زيادات وضرائب جديدة لتمويل الخزينة العمومية حيث اقترحت فرض زيادة بنسبة 10٪ في تعريفات الرسم الداخلي على استهلاك التبغ وإخضاع الخمور لرسم إضافي حددت نسبته بـ 5٪ ناهيك عن فرض رسم على متعاملي الهاتف النقال مما سيدفعهم إلى الزيادة في تسعيرة المكالمات في الوقت الذي تم إقرار فرض غرامات على مالكي الأراضي غير المستغلة وغرامات أخرى عن عدم الالتزام بدفتر شروط تركيب السيارات.

وتقترح الحكومة في المشروع رسما على مختلف أنواع الوقود كما سيتم إعادة النظر في الرسم على الاستهلاك الذاتي للطاقة لرفعه، كما سيتم مراجعة رفع التعريفات الخاصة بمجمل الرسوم الموجهة للحفاظ على البيئة.

كما ستقدم الحكومة، بموجب نفس القانون، على فرض اقتطاعات على عمليات الاستيراد الذي يتم في إطار ماتم تسميته بالمساهمة التضامنية ويتم توجيه موارد هذا الاقتطاع للصندوق الوطني للتقاعد وهو الصندوق المقرر حسب المشروع أن يباشر في عملية إنشاء فرع له موجه للتقاعد التكاملي، ودعم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في خطوة تعتبر استثنائية مع إعفاء الذرة والشعير وأغذية الأنعام من الرسم على القيمة المضافة وفتح المجال لرجال الأعمال لتهيئة مناطق التوسع السياحي، وكذا ترسيم اللجوء للسندات السيادية التساهمية المعروفة بالإسلامية ومما يجدر التوقف عنده في هذا القانون البند المتضمن ما سمي بضريبة الثروة المستحدثة التي تم إلغاؤها في الغرفة السفلى من البرلمان.

فبالرغم أنها كانت تدخل ضمن سياسة الإنصاف الضريبي في محاولة واضحة من الحكومة من أجل توفير

مداخيل جديدة للخزينة العمومية، فإنه كان يفترض أن تطبيق هذه الضريبة يمثل أول التفاتة رسمية للعدد المتزايد من الأثرياء بالرغم من إلغاء هذا القانون أو إرجاعه إلا أننا ننوه في هذا الاتجاه إلى فكرة تسميتها بالضريبة على الثروة لأن هذا كفيل للرأي العام بفهم معنى هذه الضريبة التي تمس الطبقة الغنية.

غير أننا عند قراءتنا لهذا الجانب من القانون كنا رأينا أن إنجاح هذا القانون يتطلب إرساء قاعدة إحصائية دقيقة وشفافة مع إصلاح المنظومة المصرفية، المالية والجبائية.

ومع ذلك نتساءل هل ميكانزمات تطبيق هذا الإجراء تم إعدادها سلفا أم لا؟ ونتساءل كذلك لماذا لم تدافع الحكومة عن هذا البند من القانون أقصد قانون الثروة وهل تبقى فكرة إعادة طرحه قائمة في المدى القريب أم لا؟

من جهة أخرى، نلفت نظر الحكومة إلى أنه كان يتوجب عليها إعادة إحياء قانون تبييض الأموال وتفعيله حتى يكتمل الإصلاح المالي والاقتصادي المشهود.

وفي هذا الصدد كذلك، إن قانون المالية يخضع لدراسة تقنية بحتة وتوقعات خبرات اقتصادية ولاشك وهذا القانون الذي نحن بصدد مناقشته يأتي في ظروف صعبة يمر بها الاقتصاد الوطني ولا يتطلب الأمر ذكاء كبيرا لنشير إلى داء العضال الذي يهدد الاقتصاد دائما وهو الاعتماد الكبير جدا على الصادرات من المحروقات.

إنه على الحكومة أن تضبط أولويتها وتتوجه....

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد الطيب قنيبر.

السيد الطيب قنيبر: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء هذا المجلس الفاضل،

السادة أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛

تأتي مناقشة قانون المالية لسنة 2018 في ظروف اقتصادية ومالية وتطورات نقدية خاصة حيث إن نفاد صندوق ضبط الإيرادات جعلنا أمام حتمية مواجهة متطلبات التنمية وتسيير شؤون البلاد دون الاستعانة بالتغطية المالية التي كان يوفرها الصندوق، وهذا يمثل اختبارا وتحديا حقيقيا للحكومة بالإضافة لاعتماد الحكومة لأول مرة في إعداد قانون المالية لهذه السنة على التمويل غير التقليدي كخيار مالي، اضطراري من أجل تغطية العجز في الميزانية وهو خيار وفر للحكومة حلا مؤقتا لكن يجب التعامل معه بحذر لتجنب الوقوع في تبعات التضخم وانهيار القدرة الشرائية مع التشديد على بقائه حلا اضطراريا ومؤقتا.

سيدي الرئيس،

رغم الخطاب التطميني والإجراءات العقلانية التي تميز بها قانون المالية لسنة 2018، إلا أن هذا لا يمنع من تسجيل بعض الملاحظات والتساؤلات.

– رغم الغلاف المالي الضخم المخصص للتحويلات الاجتماعية إلا أن الحكومة مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت مضى أن تضع ملف الدعم والتحويلات الاجتماعية ضمن الأولويات، من خلال إعادة النظر في الشرائح المعنية أو المستهدفة بهذا الدعم من أجل تجنب التبذير والاستفادة العشوائية من المواد المدعمة.

2 – أحيي قرار فرض غرامات على مالكي العقار الصناعي غير المستغل وعدم الالتزام بدفتر شروط تركيب السيارات وهذا من أجل تجسيد التعهدات النوعية والكمية المتعلقة بوتيرة إدماج المنتوج الوطني والمحلي في هذه الصناعات وما يترتب عن ذلك من إنعاش لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا وقطاع المناولة عموما.

3 – أدعو الحكومة لإعادة النظر في سياسة الدعم المالي المخصص لميزانية المؤسسات المتعثرة والتي تستهلك سنويات مبالغا ضخمة دون أن يطرأ تحسن على وضعها المالي، وهنا يجب على مجلس مساهمات الدولة أن يلعب دوره من خلال رسم سياسات مالية واقتصادية لوضع المؤسسات المتعثرة على طريق التنافسية الحقيقية.

4 – في ظل الحديث عن إعادة النظر في قانوني البلدية والولاية، فإن الوقت قد حان لإعادة النظر في قانون الجباية المحلية، حيث إن التحدي الذي ينتظر المجالس المنتخبة هو التأقلم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحساس وتحديد الرؤيا في الدور الهام الذي ينتظر هذه المجالس الجديدة في المسار التنموي من أجل ترقية التوجه

الاقتصادي الجديد، وهذا من خلال استحداث نشاطات تجلب موارد جديدة تكون خلاّقة للثروة وتحرير مبادرات اقتصادية وترقية المؤسسات ومرافقتها من أجل توسيع نشاطاتها على المستوى المحلي.

5 – أحيي التدبير الذي جاء في قانون المالية لهذه السنة والقاضي بالإعفاء من دفع الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للشعير والذرة وأغذية الأنعام، الأمر الذي سيساهم في تخفيض أسعارها خصوصا ما يتعلق بأغذية الأنعام والتي شهدت مؤخرا اختلالا بين العرض والطلب، وهنا أدعو لتفعيل دور صندوق تنمية المناطق السهبية ومنح دعم أكبر لفئة الموالين من خلال تنظيم سوق أغذية الأنعام والقضاء على المضاربة للحفاظ على الثروة الحيوانية وتنميتها.

السيد الرئيس،

أختم بطرح بعض الانشغالات ذات الطابع المحلي التي أتمنى التعامل معها بإيجابية لحلها:

1 – مشكل المحيطات الفلاحية المتواجدة بالمنطقة والتي كانت في عهد قريب تعرف نشاطا إنتاجيا وازدهارا، إلا أنها اصطدمت بمشكل الفوترة الجماعية للكهرباء، ما أدخل المستفيدين في نزاعات بينهم بسبب عدم الاتفاق على تقسيم أعباء الفواتير، والنتيجة كانت تقلص نشاط هذه المحيطات وهجرة بعضها، ما أثر سلبا على النشاط الفلاحي بشكل عام بالمنطقة، وهنا أدعو لإعادة النظر في طريقة حساب الفوترة الجماعية للكهرباء المخصصة بطريقة مبسطة وعادلة.

2 – تعرف القرى النموذجية التي تم تشييدها منذ سنوات السبعينات ومحيطاتها الفلاحية، شبه هجرة جماعية بسبب قلة المشاريع التنموية والريفية وهنا أدعو لتخصيص برامج تنموية موجهة لهذه المناطق لتثبت الساكنة وإحياء النشاط الفلاحي الذي كانت تعرفه المنطقة خاصة وأنها مناطق فلاحية بامتياز.

3 – في قطاع التشغيل حيث تعاني فئة الشباب بولاية النعامة من شبح البطالة ورغم وجود العديد من المؤسسات الأجنبية والناشطة بإقليم الولاية، إلا أن هذه الأخيرة تلجأ للاستعانة باليد العاملة الأجنبية دون تمكين شباب المنطقة من فرص العمل المتوفرة رغم توفر الكفاءات والمهارات المطلوبة محليا وهو الأمر الذي خلق حالة احتقان وتململا لدى الشباب ما جعلهم يتحركون احتجاجا ويطالبون بتدخل الجهات الوصية.

وهنا أدعو مديرية التشغيل والوصاية....

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب؛ الكلمة الآن للسيد غريسي مهني.

السيد غريسي مهني:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2018 الذي هو بين أيدينا للدراسة جاء من أجل الحفاظ على أساسيات الاقتصاد الوطني ويهدف إلى العديد من التدابير التشريعية التي تضمنها:

تحسين مستوى الإيرادات الجبائية للدولة وترشيد نفقات الميزانية وكذا تسهيل الإجراءات الجبائية وتشجيع الاستثمار مع الحفاظ على الصحة العمومية وتشجيع الأعمال المرتبطة بتعبئة المدخرات والشفافية المالية بالإضافة إلى تدابير أخرى ضمن منظور اقتصادي كلي ومالي.

لقد عمل مشروع قانون المالية لسنة 2018 على تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 1760 مليار دينار لتحويلات اجتماعية وقد سجل هذا المبلغ زيادة بنحو 8٪ مقارنة بالغلاف المخصص لسنة 2017 وهو موجه لدعم العائلات والسكن والصحة وكذا دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع وما هذا إلا دليل على حرص الدولة على دعم السياسة الاجتماعية لاسيما لفائدة العائلات ذوي المداخيل الضعيفة والمعوزين والمعوقين ومع وضع آليات لتوجيهها لمستحقيها.

وقد تضمن مشروع القانون محل الدراسة انخفاضا في ميزانية التسيير مقدرة بـ 7 ملايير دينار يقابله ارتفاعٌ في ميزانية التجهيز والتي ستعمل على بعث المشاريع المجمدة في قطاع التربية الوطنية والصحة وقطاعات أخرى نص عليها مشروع القانون.

أما في شقه التشريعي فقد أدرج مشروع القانون عدة إجراءات جديدة لعصرنة التشريع الجبائي وتكييف مضمونه مع الواقع المالي للبلاد.

كما تضمن أحكاما لصالح المواطنين منها الإعفاء الكلي من طرف الدولة لنسب الفوائد على القروض البنكية الممنوحة لوكالة تطوير وتحسين السكن (عدل) لتمويل إنجاز 120000 مسكن من صيغة البيع بالإيجار.

كما أثمن ما جاء كإجراءات في الترقية للاستثمار وتسهيله لأنه مورد للقيمة المضافة والمنشئ لمناصب الشغل وهذا ما أضافه قانون الاستثمار الجديد الذي أدخل حواجز جبائية جديدة تتماشى والأهداف الاقتصادية والاجتماعية، من خلال نظام إضافي ممنوح مقابل إنشاء فرص عمل لصالح القطاعات الاستراتيجية الصناعة والسياحة والفلاحة.

وإن مشروع القانون يمكن للمستثمرين في قطاع السياحة أيضا من المشاركة أو التكفل بتمويل مناطق التوسع والمواقع السياحية.

إضافة إلى ذلك، نود، السيد الوزير، أن يتم إصدار النصوص التطبيقية ذات الصلة بالتعديل الذي مس قانون النقد والقرض الذي سيستفيد بفضله القطاع المصرفي في السيولة لدعم الاستثمار.

إنني أقدر كل التقدير الجهد المبذول من طرف الحكومة لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018 للحفاظ على التوازنات المالية الكبرى، والتحولات الاجتماعية والذي جاء فيه قرار اللجوء إلى التمويل غير التقليدي الذي سيعفينا من اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والتعرض للعواقب السلبية وللمديونية الخارجية.

أما في مجال إصلاح المنظومة البنكية، فإنه ينبغي تحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن وتطوير إصدار الأوراق المالية وتسريع إدخال مؤسسات مالية إلى البورصة وما تعلق برفع أسعار الوقود، نرجو أن يتم مراجعتها من جديد لأنها تمس المواطن من كل الفئات مباشرة علما أنها وضعت لعقلنة الاستهلاك والمحافظة على الطاقة.

وفي الأخير، أستطيع أن أقول ـ السيد الوزير ـ إن مشروع قانون المالية لسنة 2018 المعروض علينا للدراسة قد حافظ على كل التوازنات الاقتصادية أو الاجتماعية وذلك بالبحث عن أنجع الآليات لبناء اقتصاد وطني صلب رغم كل الظروف الصعبة المحيطة به وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد غريسي مهني؛ الكلمة الآن للسيد عبيد بيبي.

السيد عبيد بيبي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام المحترمون،

السلام عليكم.

في البداية، يجب علينا تقييم قانون المالية لسنة 2017 للوقوف على مدى التطبيق الفعلي لهذا القانون وهو ما يسمح لنا برسم الخطوط العريضة التي من شأنها مواجهة التحديات التي تجابه اقتصادنا الوطني وتجاوز العقبات المتعلقة بالصعوبات المالية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تحصيل ديون الدولة لدى المؤسسات الوطنية الخاصة والعمومية والتي تشكل نسبة هائلة لدعم خزينة الدولة وهذا يرجع لعدم اهتمام بعض مؤسسات الدولة بهذه المسألة وعدم قدرة بعض المسؤولين تطبيق القوانين لمعالجة هذه المشاكل.

لكن ما يلاحظ أن الدولة لجأت إلى الحلول السهلة من خلال زيادة الرسوم والضرائب وهو ما يمس بالقدرة الشرائية للمواطن الجزائري الذين أصبح ضحية سوء التسيير وعدم كفاءة بعض المسؤولين في تطبيق بعض القوانين.

لقد حان الوقت لأخذ الإجراءات المناسبة لإجراء مسابقات قصد التوظيف في مناصب المسؤولية لتسيير البلاد في إطار برنامج واسع للتنمية الوطنية والمحلية يستجيب للإصلاحات التي قامت بها السلطات العليا في الدولة خاصة بعد تعديل الدستور فبراير 2016.

وزيادة على ذلك، يجب معالجة مشكلة السوق الموازي لما له من انعكاسات على الاقتصاد الوطني وأمام مرأى الجميع ونلاحظ فيه بعض المؤسسات موازية لمؤسسات الدولة ولهذا، السؤال الذي يُطرح هل الدولة لا تتوفر على الإمكانيات اللازمة لمراقبة السوق الموازي أم السبب في ذلك هو إسهام البعض وغض الطرف عن النشاط غير الرسمي الذي يتم في السوق الموازية؟

وفي هذا الإطار، ومن أجل حماية الاقتصاد الوطني من خلال فرض رقابة صارمة على مختلف النشاطات التجارية لاسيما الصغيرة منها والتي لاشك أنها ستدر أرباحا كبيرة على ميزانية الدولة، علما أن غياب هذه الرقابة يساهم في خلق الثروة لبعض الأشخاص فقط على حساب الاقتصاد الوطني كما يؤدي إلى انتشار ظاهرة تبييض الأموال وما لذلك من انعكسات سلبية على اقتصاد البلاد.

وبالتالي فإن تطبيق القانون وفرض رقابة صارمة على مختلف هذه النشاطات سيخلق منافسة شريفة ويفتح آفاقا واعدة نحو الاستثمار وخلق الثروة.

ولنجاح هذه الإجراءات، يتعين إعادة تنظيم وهيكلة بعض وظائف الدولة من خلال منحها أكثر استقلالية وكذلك منح صلاحيات أوسع للهيئات الإدارية الموجودة على المستوى المحلي والمنتخبين المحليين مع منح ميزانيات سنوية للهيئات المحلية وذلك لمعالجة وإيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي يطرحها المواطنون على المستوى المحلي.

ويجب كذلك حماية المنتوج الوطني، لأن ذلك سيخلق على المستوى البعيد ثروة هائلة للبلاد، كما سيوفر مناصب شغل دائمة تساهم في القضاء على البطالة.

ولحماية المنتوج الوطني، يجب رفع الرسوم الجبائية على السلع المستوردة من الخارج، خاصة إذا كانت بنفس الجودة التي يتميز بها المنتوج الجزائري أو إذا كان هذا الأخير يلبي حاجيات السوق.

ويجب الإشارة إلى أنه يتعين إعادة تنظيم القطاع المالي والقضاء على السوق الموازية.

ولتحقيق ذلك، يستوجب:

أولا، تغيير العملة الوطنية لأنها الوسيلة الكفيلة لمعرفة أصحاب الثروة الحقيقيين ثم اتخاذ الآليات التي من شأنها وضع نظام صارم للضريبة على الثروة، وكذلك يجب إعادة رسكلة بعض المسؤولين والإطارات المحلية، من خلال تكوينهم تكوينا يتفق مع التطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم ولذلك نطلب من الدولة اتخاذ الإجراءات الفعالة والتي من شأنها حماية الاقتصاد الوطني من كل أشكال المنافسة غير الشريفة والقضاء على كافة مظاهر السوق الموازية.

ونطالب برفع التجميد عن جميع المشاريع التنموية التي تمس ولاية خنشلة وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيدعبيد بيبي؛ الكلمة الآن للسيدة عائشة باركي.

السيدة عائشة باركي: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمـن الرحيم؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزراء،

زملائي، زميلاتي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

بالرغم من الضائقة المالية التي تمر بها الجزائر إلا أننا نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2018 في أريحية تامة وذلك راجع لأسباب عديدة ومن بينها:

– مراجعة النمو العالمي لسنة 2018 بالارتفاع.

– تمديد اتفاقية تحديد الإنتاج النفطي من طرف المنظمة الدولية المصدرة للنفط إلى آخر سنة 2018.

والأمر الإيجابي، سيدي الرئيس، هو قانون النقد والقرض الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه والذي سيمكن الدولة من تسيير شؤونها بارتياح.

كما سيسمح أيضا قانون النقد والقرض بإعادة بعث التنمية الفلاحية، وفي هذا المجال، سيدي الرئيس، أثمن قرار الحكومة الذي جاءت به في قانون المالية 2018 والرامي إلى الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة، مما سيؤدي إلى انخفاض في أسعار أغذية الأنعام.

سيدي الرئيس،

تضمن مشروع قانون المالية 2018 سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج وتدعيم المداخيل المالية مع الإبقاء على إجراءات التضامن الوطني بتخصيص غلاف مالي يقدر بـ 1760 مليار دينار للتحويلات الاجتماعية بزيادة تقارب 8٪ مقارنة بسنة 2017.

أتمنى، السيد الرئيس، من المصالح المعنية أن تكون قد استكملت البطاقية الوطنية للفئات المحتاجة حتى توجه هذه المساعدات لمستحقيها.

كما أثمن قرار الزيادة في الرسوم على التبغ والخمور في تعريفة الرسوم الداخلية للمساهمة في تمويل صندوق

محاربة السرطان.

أيضا السيد وزير المالية، بإمكانكم التحصيل الباقي باللجوء إلى تفعيل وسائل التحصيل الجبري للحد من التهرب الضريبي، خاصة أن تقرير تسوية ميزانية 2014 تضمن مبلغا لا يستهان به بإمكانه امتصاص جزء من عجز هذه الميزانية، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة عائشة؛ الكلمة للسيد محمد خليفة.

السيد محمد خليفة: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي وزير المالية ممثل الحكومة،

السيدات والسادة معالي الوزراء والإطارات المرافقة لهم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية وكممثّل للشعب تدعيما لزميلي أندّد بالقرار الأخير لرئيس الولايات المتحدة حول وضعية القدس ونعلن عن تضامننا المطلق مع إخواننا الفلسطينيين في كفاحهم الدائم والمستمر.

وبالمناسبة كذلك، أعزي نفسي وأعزيكم، السيد رئيس المجلس، وجميع الزملاء في فقدان أحد أعضاء المجلس في الأيام الأخيرة وقبله كذلك السيد سليماني جمال وقبله كذلك السيد عبد القادر مالكي ونتمنى لهم الرحمة والمغفرة ولذويهم الصبر والسلوان.

أما بالنسبة لقانون المالية وبعد تصفح مختلف أجزائه وفصوله وتحليل مختلف الأقسام والمواد المنضوية تحتها، نسجل، سيدي الرئيس، الملاحظات التالية:

أولا، الملاحظة العامة: نسجل بارتياح ونثمن اعتماد الميزانية المقترحة على قواعد موضوعية مبنية على:

– الأخذ بعين الاعتبار الضغوطات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية.

– اعتماد المؤشرات المالية والاقتصادية المتوقعة مع توخي الصرامة في تخصيص الموارد وترشيد الإنفاق مع تحسين مصادر الموارد الداخلية والخارجية وذلك باتخاذ جملة من التدابير التي من شأنها تحقيق الأهداف المسطرة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي شرع في تحقيقه خلال العشرية الأخيرة عبر استكمال القاعدة الهيكلية المنطلقة والتي هي قيد الانطلاق.

– كذلك انتهاج تحسين مردودية الموارد خاصة خارج الجباية البترولية مع تسجيل أن 10٪ المستهدفة لزيادة الميزانية، زيادة الجباية للميزانية حتى سنة 2000 نرى أن نسبة الرفع غير كافية وبالتالي كان يستحسن رفعها إلى 20٪ حتى تستطيع تلبية الزيادات المتوقعة خلال السنوات القادمة وذلك من خلال إدراج الكثير من النشاطات التي بقيت خارج المنظومة الاقتصادية رغم مداخيلها المعتبرة مثل التجارة الموازية وحركة الأموال غير المراقبة.

الملاحظات المسجلة حول بعض المواد المتعلقة بتحسين الموارد:

1 – نقترح تأجيل المادة الخاصة بالضريبة على الثروة وذلك حتى يتسنى إجراء إحصاء شامل للأشخاص المعنيين بهذه الضريبة وذلك خلال سنة 2018.

أما بالنسبة للأحكام الجبائية الخاصة بالتسجيل نقترح في هذا الباب، تقسيم الجزائر إلى مناطق حسب القيمة العينية للممتلكات في كل منطقة وتحديد قيمة الرسم حسب كل منطقة لأنه لا يمكن أن يطبق نفس الرسم على التسجيل في الجنوب كما هو في المناطق الشمالية.

المادة 280، نقترح بالنسبة للمادة 142 – 3 مكرر من قانون الطابع بإضافة طابع بريدي ضريبي بمبلغ رمزي بالنسبة للعقود التي تسلمها الجماعات المحلية داخل الوطن وذلك لتحسين موارد الجماعات المحلية وكذلك لتحقيق المبدأ الأساسي في الدستور وهو المساواة بين كل الجزائريين داخل وخارج الوطن.

بالنسبة للأحكام المختلفة، نثمن ما جاء في المادة 102 الخاصة بأداءات الضمان الاجتماعي وخاصة القسم المتعلق بإمكانية إنشاء فرع للتعاقد التكميلي، بانتساب اختياري، لماذا لايتم ذلك في أقرب وقت ممكن بعد صدور النصوص التنظيمية؟

كما نثمن ما جاء في المادتين 105 و106 الخاصتين بإنشاء مساهمة تضامنية بنسبة 1٪ خاصة بمواد مستوردة للاستهلاك والمساهمة الاستثنائية من ميزانية الدولة لصندوق الضمان الاجتماعي.

ولكن الملاحظة التي نسمعها هنا لدى أغلب الأجراء

خاصة المنتمين للوظيف العمومي وهي الفارق الكبير في الأجور بين عمال هذا القطاع وبقية عمال الوظيف العمومي مما شكل عبئا ماليا كبيرا على ميزانية هذا الصندوق وتذمر بقية عمال الوظيف العمومي.

نثمن ما جاء في المادة 107 خاصة ضرورة توفير أجهزة الدفع الإلكتروني بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وفق القانون 02 – 04 وكذلك المادة 108 المتعلقة بتخصيص 20٪ من ناتج الغرامات الجزافية على حركة المرور لفائدة المفوضية الوطنية للأمن المروري، ونأمل أن يتم كذلك إصدار النصوص التطبيقية في أقرب وقت.

بالنسبة للاعتمادات المفتوحة على ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب الدوائر الوزارية فإن ما لفت انتباهنا هو الاعتماد الضخم للتكاليف المشتركة وهنا نتساءل عن كيفية تسييرها وصرفها؟

كما نسجل كذلك الضعف الملحوظ في ميزانية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة وذلك مقارنة مع المسؤوليات الجسيمة التي تستدعي التدخل والمساعدة من طرف المصالح التابعة لها فكيف يعقل أن تبقى منحة المعوق بنسبة 100٪ لا تتعدى 4000 دينار جزائري ونفس الشيء بالنسبة للبطالين الذين....

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خليفة؛ الكلمة الآن للسيد مصطفى جغدالي.

السيد مصطفى جغدالي:

السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

الضيوف الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن في هذه الجلسة نناقش قانون المالية لسنة 2018 للحفاظ على وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وتحسين موارد الميزانية بتدابير مختلفة ومتنوعة وهيكلها الأصلي هو البترول.

تكلم الوزير على عدة نقاط وفي كل مرة يستخدم كلمة عجز ولم نفهم السبب الذي أدى كل عام إلى إدراج رفع الجباية والضريبة في كل مستلزمات الحياة المرتبطة أساسا بالمواطن، والنقطة التي أسالت الحبر في الآونة الأخيرة هي الضريبة على الثروة لما تعانيه من نقص في التطبيق وقد تم إلغاؤها والوزير مشكور.

ولتطبيق هذه المادة يجب ـ أولا ـ إعادة الكتلة النقدية في الجزائر.

سيدي الرئيس،

الموقع الجغرافي والاستراتيجي لبلادنا في القارة الإفريقية ينتظر منها الكثير لكونها رقم 01 جغرافيا وفي جميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والاستثمارية ورفع التجميد عما يسمى (Troque) بالدول الجنوبية حتى لا نقول تهريب العملة الصعبة، وفي كل عام نعيد نفس الكلام ونفس كلمة العجز ولم نستطع «نش» الغبار عن أنفسنا!!

ومن هذا المنبر بما أن الضامن العالمي للجزائر هو سوناطراك «صك على بياض»، أطلب من هذه الشركة إنشاء فرع في الجنوب في المجال الفلاحي.

وأيضا وزارة الدفاع هم مشكورون على السلم في جميع المجالات للحفاظ على البلاد، نطالب بالدفع من جديد بالتجربة العملاقة في السد الأخضر وهذه المرة نطلب التدخل في الاستثمار في المجال الفلاحي في الجنوب.

السيد الرئيس،

لما نتكلم عن قانون المالية أو بما يسمى المال، في الجزائر نستغرب غياب الدولة في بعض الولايات وهو التلاعب بالأموال العمومية ومنها ولاية المسيلة، مشروع محطة تصفية من 100 مليار إلى 250 مليار مشروع حماية مدينة بوسعادة من 100 مليار إلى 150 مليار مشروع حاجز مائي من 9 ملايير إلى 50 مليار، وكأن هذه المشاريع لا توجد لها مديرية تنفيذية ولا توجد مكاتب دراسات!

ضف إلى كل هذا، هناك التلاعب بالصفقات العمومية علنا لمن يدفع أكثر مع اتهام المديرين التنفيذيين في الوزارة.

أين الحفاظ على النظام العام على مستوى الوطن دون محاسب ودون رقيب؟

سيدي الرئيس،

من هذا المنبر، نطلب هيئة رقابية من الوزارة الأولى إلى مديرية الري لولاية المسيلة.

سيدي الوزير،
سيدي الرئيس،
بما أن التدخل...، لا ننسى التنمية والاستثمار في الولايات، في ولاية المسيلة لما تعانيه من نقص في التنمية ألا وهي رفع التجميد عن مستشفى 240 سريرا.
ربط المسيلة بالطريق شرق – غرب، المسبح الأولمبي، الثانوية الرياضية...إلخ.
سيدي الرئيس،
نعلمكم أننا نزكي القانون في مجمله وأعلن تضامني ـ مع زميلي ـ مع الشعب الفلسطيني وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى؛ الكلمة الآن للسيد طاهر كليل.

السيد طاهر كليل: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمـن الرحيم؛
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،
السيد والسيدات الوزراء والوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي الأعزاء،
أسرة الإعلام النبيلة،
السيدات والسادة الحضور الكرام،
سلام الله عليكم ورحمة الله.
في البداية أود أن أشير أنه من الطبيعي أن يثير مشروع قانون المالية العديد من الانشغالات والتساؤلات المشروعة وأن يحظى بالأولوية من حيث النقاش والتغطية الإعلامية لأهميته في تأطير السياسة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وانعكاساتها على المواطنين والمؤسسات.
ولكن في بعض الأحيان ينحرف النقاش نحو المزايدات الحزبية والسياسية التي لا تخدم المصلحة الوطنية من حيث المبالغة والتهويل في وصف الوضع العام للبلاد، وهذا في غياب أدنى بديل عن كيفية توفير الموارد المالية الضرورية. إن الأزمة التي تمر بها الجزائر منذ سنتين، هي في الأساس وليدة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة التي ألقت بظلالها على كبريات الدول النفطية أو غيرها، لكن العقلانية والبراغماتية تحتم علينا اليوم مراجعة نمطنا الاقتصادي وعقيدتنا الاجتماعية وهذا بالاستمرار في تنفيذ سياسة اقتصادية شجاعة ومتوازنة كفيلة بالخروج من تبعية المحروقات كمورد رئيسي للدخل الوطني واستغلال الموارد المالية المتاحة وإعادة بعث قطاعات بديلة للمحروقات من شأنها خلق الثروة ورفع معدل النمو، تأخذ في أبعادها تعزيز بناء اقتصاد وطني قوي ومتنوع.
إن الجزائر التي حافظت على استقلاليتها المالية إزاء الخارج هي اليوم كفيلة بتعزيز الانتقال العقلاني والتدريجي بين بناء الأداة الاقتصادية الوطنية واندماجها الكامل في الاقتصاد العالمي والتجاوب مع آليات اقتصاد السوق.
وفي سياق متابعة الظرف الاقتصادي في العالم، فإن الجزائر تبقى متفتحة على العالم الخارجي ومتمسكة في آن واحد بخياراتها الوطنية والاستراتيجية لأن الأزمة المالية العالمية تؤثر حتما على القطاع الاقتصادي وبالتالي على القدرة الشرائية للمواطنين.
ولقد رأينا هذه الإنعكاسات السلبية في عدة دول حيث تم اللجوء إلى تطبيق برامج تقشف صارمة واللجوء إلى الاستدانة بالرغم من الانعكاسات على النمو والاضطرابات الاجتماعية بفعل ارتفاع نسبة البطالة وتدني المستوى المعيشي.
وهذه الظاهرة تتقاسمها العديد من الدول ولاسيما الكبرى منها التي أصبحت لا تتوانى في التدخل المباشر في شؤون الدول ومحاولة فرض إرادتها للظفر بعقود الاستثمار واستعادة توازنها الاقتصادي.
سيدي الرئيس،
معالي الوزير،
إن مشروع قانون المالية المطروح أمامنا هو في واقع الأمر خيار حتمي بالنظر إلى تراجع المداخيل المرتبطة بالجباية البترولية، وأيضا لتفادي رهن السيادة الوطنية باللجوء إلى الاستدانة من الخارج والتي تم استبعادها بفضل اللجوء إلى تقنية التمويل غير التقليدي.
لكن يجب علينا شعبا وحكومة مواجهة الوضعية المالية الصعبة لبلادنا من أجل تقليص عجز الموازنة بتجنيد وتعبئة الموارد الذاتية للبلاد بتحسين إيرادات الدولة وترشيد النفقات من خلال الموازنة بين دعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لاسيما من خلال الإبقاء على التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.

سيدي الرئيس،

بالتأكيد أن مشروع القانون قد يثير تحفظات ومخاوف مبررة لما له من انعكاسات على القدرة الشرائية للمواطن، بفعل إدخال رسوم وضرائب جديدة والزيادات العشوائية للأسعار والتضخم.

إن اطلاعنا على المشروع، أكد لنا رسوخ إرادة وتمسك الدولة بالإنفاق الاجتماعي الذي ينعكس في التحويلات الاجتماعية للإبقاء على دعم المواد الأساسية، الصحة، التربية، السكن... إلخ، التي من شأنها تخفيف أعباء الزيادات المرتقبة.

سيدي الرئيس،

إن مراعاة إعادة الاعتبار للعملة الوطنية والتحكم في نسبة التضخم وتحسين القدرة الشرائية يجب أن تكون في صلب اهتمامات الحكومة من خلال وضع آليات عملية بواسطة إعادة النظر ولو جزئيا في سياسة الدعم وهذا بحصرها فقط في الفئات المحرومة من خلال رفعه عن المواد وإعطائه للمستحقين من خلال إعداد بطاقية وطنية يتم تحيينها باستمرار عبر تفعيل المنظومة المعلوماتية الاقتصادية والإحصائية.

سيدي الرئيس،

كما أن ترشيد النفقات، ينبغي أن ينطبق على الجميع بدون استثناء في إطار تقاسم التضحيات والأعباء لإعطاء التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية مدلولها الحقيقي.

ومن جهة أخرى نأمل أن هذه المداخيل المتأتية من الضرائب الرسوم تصب في مصلحة المواطن عبر تحسين الخدمات، وإعطاء الأولوية في مجال ترقية الإنتاج الوطني والاستثمار، وتشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة بفضل المزايا والتدابير الكفيلة بامتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل وخلق الثروة.

ومن المهم أيضا التذكير بضرورة مطالبة الحكومة بانتهاج الحكمة المطلوبة من أجل مواصلة الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الدولة بهدف التحرر التدريجي من التبعية والتسيير الإداري للاقتصاد باتجاه إضفاء المزيد من اللامركزية لاسيما من حيث المرونة والشفافية والتحفيز للتخفيف من حدة العراقيل البيروقراطية ومن أجل إعطاء مساحة أكبر للمؤسسات للاستفادة من المشاريع الاقتصادية على أساس المساواة بين القطاع العام والخاص من جهة والمستثمر المحلي والأجنبي من جهة أخرى.

ومن جهة أخرى نطالب من الحكومة رفع التجميد عن المشاريع والاستثمارات العمومية التي برمجتها الهيئات والمؤسسات التي لا تتطلب أموالا من الدولة مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS).

وفي إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي يتوجب على الحكومة أن تضاعف جهودها من أجل الاستغلال الأمثل للواردات وعقلنة النفقات من خلال اتخاذ تدابير تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني، وخلق موارد أخرى من قطاعات النشاط الاقتصادي غير المستغلة (السياحة، الفلاحة، الطاقات المتجددة، تقنيات الإعلام والاتصال...)، وأيضا من أجل خلق ديناميكية ومشاريع شراكة في مجالات حيوية خاصة في مجال الأدوية، صناعة السيارات والمناجم.

ولكن يبقى التحدي الكبير للحكومة هو مباشرة الإصلاح البنكي، والعمل على إصلاح الجباية والجباية المحلية لمرافقة المهام المسندة للجماعات المحلية في مجال ترقية الاستثمار، ومرافقة النشاط الاقتصادي، وتسخير إمكانياتها في تعميم الإدارة والتجارة الإلكترونية، والسعي تدريجيا من أجل القضاء على السوق الموازية التي تعد في الواقع المشكل الحقيقي للاقتصاد الوطني، كما يتعين على الحكومة أيضا استنفار أجهزتها الرقابية فيما يتعلق بإجبارية الفوترة ومكافحة التهريب والغش والتهرب الضريبي والتجاري، وكل أشكال المضاربة والاحتكار وغيرها.

وفي آخر المطاف نود من السيد الوزير إذا أمكن أن يقدم لنا حصيلة عملية القرض السندي الذي كان موجها من أجل تعبئة الموارد المالية الوطنية والامتثال الضريبي الطوعي الذي هو الآخر هدفه تحويل أموال السوق الموازية إلى البنوك.

شكرا على كرم إصغائكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطاهر؛ الكلمة الآن للسيد محمد رضا أوسهلة،

السيد محمد رضا أوسلهة: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على المصطفى الأمين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام الكريمة بحضورها معنا اليوم،

عرض هذه الصبيحة على مسامعنا معالي وزير المالية تقريره الوافي والكافي بخصوص مشروع قانون لسنة 2018 وهو النص المندرج في سياق توجيهات السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، والمنضوي تحت بنود مخطط عمل الحكومة الذي صادقنا عليه منذ أسابيع.

هذا النص – أي مشروع قانون المالية – والذي رغم أنه يأتي في ظرف اقتصادي وطني ودولي صعب يبقى معتنيا بتدابير تشريعية هامة متمحورة حول أهداف ذات طابعين مالي واقتصادي، أثمن منها خاصة:

– تشجيع الاستثمار وتوظيف الادخار.
– تأطير التجارة الخارجية،
– ترشيد الاستهلاك الطاقوي وحماية البيئة، وتبسيط وتنسيق الإجراءات وحماية الضمانات الخاضعين للضريبة وهي كلها أهداف مالية واقتصادية يمكن تثمينها ودعمها ناهيك عن المكاسب الاجتماعية وعلى رأسها التحويلات الاجتماعية التي تم الحفاظ عليها وصونها في مشروع القانون رغم ما سبق القول في مجيئه في ظرف اقتصادي صعب.

السيد الرئيس المحترم،
السادة الحضور مع حفظ الألقاب والمناصب،

إن تحقيق الأهداف المرجوة من طرف النص محل المناقشة وتجسيد النية الصادقة للحكومة للنهوض بالاقتصاد الوطني، تصطدم بعدة عوائق على رأسها تلك الكامنة في قطاعات تشرف عليها وزارة المالية، عوائق غالبها ناتج عن تراكمات منذ عشرات السنين، أذكر منها:

1 – في القطاع المصرفي: لازال يعاني من رهاب العنصرية وأعطي فقط مثالا عن الارتجالية في التسيير في هذا القطاع وهو القرض الحلال أو القرض الإسلامي.

فالبنوك العمومية ضربت إحداها موعدا للعمل بهذا المنتوج شهر جويلية الفارط ثم تأجل إلى سبتمبر ثم إلى جانفي 2018 وكل ذلك بحجج واهية للتأجيل، بل وإحدى البنوك العمومية المزعوم اختصاصها في السكن، قامت بحملة تحسيسية عبر وكالاتها للشروع بالعمل بهذا المنتوج لكن موظفي هذه الوكالات يجهلون طريقة العمل به لأنه لم يتم بعد تمكينهم من طرف البنك مركزيا بتعليمات العمل بهذا المنتوج.

معالي الوزير،

هكذا ارتجال وعشوائية في العمل تعطي وتؤكد صورة نمطية عن بنوكنا العمومية تسيء لصورتها من سيء إلى أسوء.

2 – قطاعات أملاك الدولة والضرائب الحفظ العقاري: والتي تعتبر قطاعات يفقر ويغنم موظفوها وإطاراتها بجرة قلم فقط، هذه القطاعات المفتقرة لـمقرات لائقة ولتأثيث لائق، فمثلا، معالي الوزير، لعلمكم هناك من مصالحكم للحفظ العقاري التي تحفظ وتؤرشف البطاقيات العقارية في صناديق للخضر والفواكه، ويئن موظفو هذه القطاعات وإطاراتها المخلصون ماديا بسب ضعف أجورهم.

في حين بعض ضعاف النفوس وفاسدو الضمائر منهم على قلتهم، أقول على قلتهم، يبيعون أنفسهم وأملاك الدولة بأبخس الأثمان لمن يدفع أكثر فيعطي ما لايملك لمن لا يستحق.

3 – قطاع الجمارك: هذا القطاع الذي عجز رغم العناية الهامة من طرف الدولة، عجز عن مواكبة الظروف المحيطة به، ولعل العراقيل التي لاقتها القلة القليلة من المصدرين السنة الماضية فيها كفاية في المثال، فقطاع الجمارك الذي يبقى متمسكا بدوره الإداري عوض الانخراط التام في دور اقتصادي محض هو بذلك قطاع بحاجة إلى تسديد جديد للرؤية والأهداف.

سيدي الرئيس،
السادة الحضور مع حفظ الألقاب والمناصب،

إن مناقشة قانون المالية لسنة 2018 لهو سانحة لطرح الأهم من بعض الانشغالات ذات الطابع المحلي والتي تهم ولايتي، ولاية عين تيموشنت، لاسيما بعد أيام من استحقاق انتخابي محلي أثبتت فيه الجزائر ومرة أخرى استقرارها السياسي والتزامها بمواعيدها الانتخابية في حالة تكاد تكون منفردة في منطقة شمال إفريقيا.

ولاية عين تيموشنت ترفع إليكم انشغالاتها التالية:

1 – في قطاع السكن، الولاية بحاجة إلى رفع حصتها من السكن الريفي بالنظر إلى عدد بلدياتها الجبلية والريفية وبحاجة كذلك إلى رفع حصتها في السكن الترقوي المدعم (LPA) وذلك حتى يتم التخفيف من تراكم طلبات

المواطنين على هذا النمط السكني.

2 – في جانب تحسين الإطار المعيشي للمواطن، الدولة والولاية بعين تيموشنت بذلتا مجهودات هامة في مجال إنجاز مجمعات سكنية بالوسط الريفي إلا أنها الآن تواجه إشكالات الربط بشبكات الكهرباء والماء الشروب، وبذلك بقيت مجمعات سكنية عديدة عبر بلديات الولاية تعاني من هذا المشكل العويص.

3 – في القطاع الاقتصادي: المنطقة الاقتصادية لتمزوغة شهدت إقبالا منقطع النظير وتشبعت في ظرف قصير ولذلك تقدمت السلطات المحلية بطلب توسيع هذه المنطقة الصناعية، نرجو من الحكومة التفاعل الإيجابي مع هذا الطلب.

السيد الرئيس المحترم،

الحضور الكريم مع حفظ الألقاب المناصب،

كانت هذه بعض الانشغالات الوطنية والمحلية التي رأيت في هذا الفضاء الموقر صرحا لرفعها عسى أن تصب العناية بها في صالح الوطن و المواطن.

شكرا على فضل كرم الإصغاء وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رضا؛ الكلمة الآن للسيد جمال سعيد.

السيد جمال سعيد: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس المحترم،

معالي وزير المالية،

أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الضريبة على الثروة: إن رفض مقترح الحكومة من طرف المجلس الشعبي الوطني كان لعدة أسباب أهمها:

– غياب الإحصائيات الحقيقية لذوي الثروات.

– غياب جهات الميكانزمات الخاصة بالأداء والتحصيل.

– عدم رقمنة القطاع وعصرنته.

– التخوف من هروب رؤوس الأموال من الدورة الاقتصادية خاصة بعد تهاوي قيمة الدينار.

– ضعف مستوى التحصيل لمصالح وزارة المالية بحيث إن جهازي أملاك الدولة والضرائب عاجزان عن تحصيل الضرائب والرسوم المعروفة والضخمة والمفوترة مما يستلزم البحث عن الصيغة المناسبة لهذه الإشكالية.

– ارتفاع نسبة الاقتصاد الموازي مقارنة بالاقتصاد الرسمي.

– عدم معقولية بعض الرسوم والضرائب خاصة أن هذه الأسباب تجعل مقترح الحكومة يرفض ما لم نجد حلولا فعلية لتلك المشاكل المذكورة.

كما أن هذا المقترح لبنة أساسية لإثراء الخزينة العمومية وإجراء حتمي على المدى القصير مادام أن أهم عقبة قد تجاوزتها وزارة المالية ألا وهي الإرادة السياسية في رقمنة القطاع.

والخلاصة هي الذهاب تدريجيا لفرض هذه الضريبة على المدى القصير وبخطى ثابتة لإدماج الثروات داخل السيرورة المالية والبنكية.

أما عن الضريبة على العقار ما بعد الأولى، فإنه من الضروري إنعاش سوق العقار بحيث نجعل ملك العقارات الإضافية أمام ضرورة بيعها أو كرائها تفاديا للضرائب السنوية المتراكمة، إنعاشا للخزينة العمومية من خلال رسوم البيع أو التنازل أو الكراء.

كما أن الضريبة على السيارات الفاخرة لا يقل شأنها عن الضريبة العقارية في ترشيد النفقات على المستوى المحلي.

أما تخفيض بعض الضرائب وعقلنتها فقد يساهم فعليا في اتساع الوعاء الضريبي وكذا قابلية التصريح والأداء الضريبي.

سيدي الرئيس،

تجريم الحراقة، الموت بالبوطي حيث إن هذا الملف يكلف الدولة أموالا باهظة؛ أصبحت الحرقة أو الهجرة السرية في المدة الأخيرة ظاهرة تستدعي الوقوف عندها وإيجاد حل قانوني للحد من هذه الظاهرة، ولا يكون ذلك إلا بتجريم أو تسليط عقوبة تتمثل في الغرامات على من كرر محاولة الهجرة السرية كنوع من ردع الشباب التواق لعيش رغيد في ما وراء البحر، رغم أن العيش السعيد موجود هنا في بلده.

فكل برامج المساعدة لدمج الشباب في عالم الشغل لازالت سارية المفعول وهذا مع إلغاء عقوبة السجن لتسهيل عودة الشباب المهاجرين إلى بلادهم، لأنهم يرفضون العودة

خوفا من السجن مع تجديد العقوبة على الذين يسهلون الهجرة السرية من أصحاب القوارب المطاطية، كما نشير إلى أن بعض الأطراف الجزائرية كانت سببا مباشرا في زرع اليأس والإحباط وسط الشباب.

مطار مستغانم، سيدي الرئيس، سيدخل مدرج مطار مستغانم حيز الاستغلال خلال ثمانية أشهر القادمة وقد تم الشروع لاستغلال توسعة المدرج الذي يصل طوله 1500 مترا، لاستقبال الطائرات، إلا أن هذا المطار سيبقى معطلا مادام أن برج المراقبة لم يدرج في الدراسة وحتى الغلاف المالي لازال عالقا مما سيضيع من الوقت لاستغلال هذا المطار الذي طال انتظاره لعدة سنوات والوقت من ذهب سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

الخط البحري مستغانم – مرسيليا بعد النجاح الذي عرفه خط مستغانم – فالنسيا كان من المفروض فتح خط مستغام– مرسيليا خلال نهاية هذه السنة بعد اهتمام الشركة الفرنسية (CORSICA) التي تعمل حاليا على خط الجزائر– مرسيليا إلا أن هذا الخط لايزال يراوح مكانه رغم الرغبة الكبيرة من الجالية والمنحدرين من الولايات الداخلية: معسكر، مستغانم، غليزان، تيارت والشلف.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال، السيد عبد الكريم بن صغير تقدم بتدخل مكتوب سوف يمكن منه السيد الوزير ويرد عليه في حينه؛ نوقف جلستنا الآن ونستأنفها على الساعة الثانية والنصف زوالا.

شكرا لكم جميعا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة العاشرة
بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية العاشرة
المنعقدة يوم الأحد 22 ربيع الأول 1439
الموافق 10 ديسمبر 2017 (مساء)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية
والدقيقة الخمسين مساء

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة الجدد منهم والقدامى الذين شاركونا مجلس الصباح؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة النقاش الخاص بمشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2018، ومباشرة أحيل الكلمة إلى السيد مليك خذيري.

السيد مليك خذيري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن عرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2018 أمام أعضاء مجلس الأمة، يتزامن مع تاريخ وقائع وذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960، المحطة النضالية المسجلة بأحرف من ذهب في سجل التاريخ الجزائري الحافل بالأمجاد والإنجازات والبطولات، لنقف اليوم في إجلال واحترام لمن دفعوا الغالي والنفيس حتى تعيش الجزائر مستقرة آمنة.

إن الجزائر عرفت مع تولي المجاهد الفذ فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة للحكم، سياسة الحوكمة الرشيدة، حققت إنجازات بوتيرة متسارعة ومعدلات نمو يعترف بها الخاص والعام، بداية من المنشآت القاعدية والطرقات والجسور والمرافق العمومية المختلفة وتركت آثارا إيجابية في نفوس الجزائريين في قطاع السكن بكل الصيغ، لاسيما في المناطق الريفية أين أنجزت ملايين السكنات الريفية، ووفرت لها المسالك الريفية اللائقة وربطت بشبكة

الكهرباء، ليستقر سكان الريف ويلتحمون بخدمة الأرض والفلاحة في إشارة لمشروع السكنات الريفية الذي نذكر بشأنه، السيد الرئيس، أن ولاية تبسة تُعد اليوم في مصاف الكوكبة الأولى في مشروع السكنات الريفية بتحقيق إنجاز ما يقارب الـ 30 ألف وحدة سكنية في الريف شجعت على العودة إلى المناطق الريفية حتى المعزولة منها بفضل تحقق الأمن والاستقرار وقهر آفة الإرهاب الأعمى وبروز مؤشرات دولة قوية بكل مؤسساتها الدستورية والتي قطعت أشواطا وخطوات جبارة في بناء دولة حقوق الانسان والديمقراطية.

السيد الرئيس،

معالي الوزراء المحترمون،

معالي وزير المالية،

إن مشروع قانون المالية لـ 2018، مهما قيل عنه من تعقيبات وتعليقات يأتي في ظرف اقتصادي عالمي صعب تتخطاه الجزائر بفضل حكمة الرئيس المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، ووعي من الشعب بثبات وعزم على أن تحافظ الجزائر على سيادة كل قراراتها، بعيدا عن الضغط وسقوط البلاد كرهينة في مخالب الهيئات المالية الدولية. إن المحافظة على مستوى التحويلات الاجتماعية والاعتمادات المالية المخصصة للعديد من القطاعات كالصحة والتربية، ينبع من مبدإ تأسيس الدولة الجزائرية في بيان أول نوفمبر 1954، عندما تحدثت عن دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية. إن هذه السياسة الحكيمة لرئيس الجمهورية، تظهر جليا من خلال رفع مستوى التخصيصات المالية للجانب الاجتماعي التي بلغت أكثر من 1780 مليار دينار، لتحقيق سياسة التكافل والتضامن في السياسة المالية للدولة الجزائرية.

وفي مقابل ذلك جاء مشروع قانون المالية بحلول عقلانية حكيمة تحمل بصمات واضحة وجلية للجميع وصادرة عن رجل حكمة وتبصر أفنى حياته في خدمة البلاد والعباد، لاسيما بعد صدور قرار في تعديل قانون النقد والقرض باعتماد التمويل غير التقليدي أو ما يُعرف بالإصدار النقدي الجديد، الذي جنب البلاد قبضة حديدية خارجية ودعم سيادة قرارتها السياسية والاقتصادية على أن نلتزم بمحدودية تطبيق هذه الإجراءات غير العادية موازاة مع ترقية الاستثمار المنتج السبيل الوحيد لتحقيق معدلات نمو تعطي الصحة والسلامة للاقتصاد الوطني الناشئ، وهي التحفظات التي نجزم بأن من أوكلت لهم مهمة تسيير البلاد في ظل الحكم الراشد سيكونون حتما عند ظن نواب الشعب وتطلعات المواطن.

سيدي الرئيس،

إن مشروع القانون المعروض اليوم أمامنا جاء بإيجابيات كثيرة، قرأنا فيها بعد النظر والسياسة الحكيمة من خلال الابتعاد عن العاطفة والتمسك بمحو الفوارق الاجتماعية من خلال تطبيق إجراءات أكثر عقلانية قد يسميها البعض ضغوطا على المواطن، لكننا في حال التعمق في مفهومها والتبصر في مستويات محو السلبيات وتجنب المخاطر على الاقتصاد الوطني وتغييب الروح الذاتية سندرك يومها بأن التفكير الاقتصادي الرشيد كفيل بتحقيق نقلة نوعية والمرور بسلام إلى بر الأمان، في ظل أزمة مالية عالمية تجنبت الجزائر آثارها كالرياح العاتية بعد حكمة وحسن تدبير الحكم الراشد، خبير يضيف الاستقرار والأمن وتحقيق الطمأنينة في أوساط المواطنين الذين يملي علينا الواجب اليوم التوجه نحوهم بالتفهم والتحسيس ونشر ثقافة أمن الدولة والمجتمع قبل الفرد.

وفي الختام نقول سيدي الرئيس، إنه لا مجال لتحقيق بناء اقتصاد ناشئ قوي بالنظر إلى اعتقادنا جزما بالمقولة الاقتصادية بأن رأس المال جبان ويهاب عدم الاستقرار فعلا ولا ينمو إلا بالأمن والاستقرار والطمأنينة التي حققها الرئيس المجاهد الرجل الفذ عبد العزيز بوتفليقة، خلال فترة حكمه وأرسى لها قواعد إسمنتية برمي إجراءات المصالحة الوطنية في أحضان الشعب، الذي زكاها بالإجماع لتخرج الجزائر من النفق المظلم والمصير المجهول إلى بر الأمان بفضل الرئيس الذي سنبقى مدينين له عبر محطات التاريخ بالاعتراف بالجميل له ولما قدمه لبلده وشعبه.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مليك خذيري؛ الكلمة الآن للسيد زوبير طوافشية.

السيد زوبير طوافشية: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد ممثل الحكومة، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون، ومرافقيهم،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد الرئيس،
السيد وزير المالية،

يعتبر قانون المالية أكثر القوانين أهمية، باعتباره الأداة والوسيلة التي تسمح بتنفيذ مخطط عمل الحكومة وتجسيد مختلف السياسات التنموية والاجتماعية والاقتصادية على وجه الخصوص.

وإذا كان ينتظر من خلال مشروع هذا القانون المتعلق بسنة 2018 الكثير بالنظر للالتزامات المختلفة والمتطلبات المتنامية، والذي جاء في ظروف اقتصادية صعبة، وفي سياق اجتماعي أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه مكلف ومرتفع الأعباء.

وعلى هذا فإن تدخلي سيقتصر على جملة من الملاحظات والاقتراحات، والتي نتمنى أن تحظى بالقبول لدى ممثلي الحكومة.

السيد الرئيس،
السيد وزير المالية،

من بين ما يُلاحظ على نص المادتين 08 و10 الواردتين في الفصل الثاني، بعنوان الأحكام الجبائية، قسم الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يتعين مراجعة هاتين المادتين بالنظر إلى السياسة الاقتصادية المتبناة حاليا من طرف الدولة للقطاع الخاص بنوعيه المحلي والأجنبي والمكرسة على التوالي في كل من دستور 2016، والقانون رقم 16 ـ 09 المتعلق بالاستثمار.

إن ترك التدبيرين، مثلما نصت عليهما المادتان من شأنه أن يتعارض مع الهدف المرجو، لأن جلب المتعاملين الاقتصاديين لا يتم دون إيجاد بيئة ملائمة للأعمال، خصوصا على المستوى الجبائي والمتمثلة في التقليل من الالتزامات الضريبية لا الزيادة فيها، من خلال استبعاد بعض الخصومات المعمول بها حاليا تطبيقا للتشريع الضريبي، الأمر الذي لا يمّكن من إحلال الجباية العادية محل الجبائية البترولية في ظل تدهور أسعار النفط أو عدم استقرارها.

كما يجدر أيضا التعليق على نص المادة 56، التي وردت في القسم الثالث المتعلق بالضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال (الضريبة على الأملاك)، حيث اقتصرت هذه المادة على تمركز تصريحات الرسم على النشاط المهني بالنسبة لمديرية كبريات المؤسسات، ومراكز الضرائب دون المراكز الجوارية للضرائب المقرر إحداثها في ظل عصرنة الإدارة الجبائية والتي عُهد إليها مهمة التسيير الإداري للملفات الجبائية التابعة لها، مثل المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي والمستثمرات الفلاحية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

لذا نقترح تمديد هذا التمركز ليشمل مجال تطبيقه كل هذه المراكز.

السيد الرئيس،
السيد وزير المالية،

أغتنم فرصة مناقشة مشروع هذا القانون للإشارة إلى ما يلي:

أولا: إنه لمن الجيد والمهم تشجيع الاستثمار بكل الوسائل المتاحة والممكنة وذلك من خلال اقتراح إلغاء المعاملة الجبائية التمييزية بعنوان كل المعدلات الضريبية على أرباح الشركات والرسم على القيم المضافة وهذا من خلال اعتماد نسبة موحدة.

ثانيا: إعادة النظر في الرسم على النشاط المهني نظرا لكونه يعتبر بمثابة ازدواج ضريبي داخلي يتكون وعاؤه من رقم الأعمال كما هو الشأن فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة تخفيضا للأعباء المفروضة على المكلفين بدفعها.

هذا ما أردت أن أساهم به، سيدي الرئيس، سيدي وزير المالية، شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد زوبير طوافشية؛ الكلمة الآن للسيد أحمد أوراغي.

السيد أحمد أوراغي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية ممثل الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد عبد القادر بن سالم، رئيس لجنة المالية والشؤون الاقتصادية، وكل أعضاء اللجنة على الجهد المبذول من خلال دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2018.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2018، جاء بالموازاة مع الظرف المالي والاقتصادي الخاص وكل المعطيات الراهنة من أجل تجسيد وتيرة اقتصادية تجعل الاقتصاد في مأمن عن الاستدانة الخارجية بالدرجة الأولى، والمحافظة على البعد الاجتماعي للاقتصاد الوطني وتكريس سياسة مالية وجبائية ذات فعالية تتماشى مع هذا الواقع، وفي ذات الوقت سن آليات لدفع حركية التجارة والاستثمار والعمل تجاوبا مع المؤشرات الاقتصادية للبلاد والتحلي ببعد استشرافي من أجل مجابهة الصعوبات؛ وفي هذا النطاق وكقراءة لمضمون مشروع القانون يمكننا أن نعرض بعض النقاط فيما يلي:

1 ـ على مستوى نفقات التجهيز: يمكن القول بأن مشروع قانون المالية لسنة 2018، يشكل تحولا إيجابيا بارزا فيما يخص نمو نفقات التجهيز والتي فاقت نفقات التسيير لأول مرة منذ سنوات عديدة، وهذا يؤدي إلى رفع نسبة النمو الاقتصادي، ومن أولويات الحرص على تسديد الديون المتراكمة لصالح المؤسسات المتعاقدة لإنجاز المشاريع وتوفير السلع و الخدمات، ومن جهة أخرى نسجل ارتياحا إزاء ما جاء في مشروع القانون بالنظر إلى رخص البرامج بالنسبة لسنة 2018، والتي تقدر بـ 2270 مليار دينار، في حين تقدر اعتمادات الدفع المسجلة لسنة 2018 بـ 4043 مليار دينار، مقابل 2291 مليار دينار بالنسبة للسنة الجارية.

وتغطي التخصيصات المقررة لميزانية التجهيز على وجه الخصوص بعض المشاريع المجمدة في قطاعات التربية الوطنية والصحة والموارد المائية، كما تعزز الجهود لفائدة التنمية المحلية، وهذا يُعد عاملا هاما للمحافظة على ديناميكية هذه القطاعات وتنميتها.

2 ـ الدعم الاجتماعي: رغم الظروف المالية الصعبة يجب الإبقاء على ميزانية الدعم الاجتماعي، هذا ليمكن الطبقات الهشة من الاستفادة بالتكفل والذي يكون مطبقا بصفة مثلى، إذا تم تأسيس بطاقية وطنية لذوي الدخل المحدود أو المنعدم وتحيينها كصيغة تسمح بالاستفادة من المساعدات المباشرة للطبقات المعوزة بالدرجة الأولى، حتى يكون هذا الدعم مطبقا بصفة عقلانية ومحسوبة.

وفي نفس الإطار يجب دعم العمل مع الشركاء الاجتماعيين في سياق التعاون من أجل استمرارية البعد الاجتماعي لسياسة الدولة، إذ إن الخطاب الاقتصادي يجب أن يرافقه خطاب اجتماعي يرسخ لدى المواطن الأولويات التي توليها الدولة للتكفل الاجتماعي مع الوعي بالظروف المالية الصعبة في ذات الوقت، وفي هذا فإن للشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني والإعلام دور حساس في ترسيخ الخطاب الاجتماعي والتضامني المتوازن يرجح كفة الثقة بين المواطن والدولة ولاسيما في الظروف المالية الاستثنائية.

3 ـ في نطاق السياسة الضريبية: من إيجابيات مشروع القانون فرض الضريبة على الثروة في إطار العدالة الضريبية، لكن المشكل في تطبيق الضريبة على الثروة وصعوبة تطبيقها، إذ إن هذا المقترح يرتبط أساسا بتطور المنظومة المعلوماتية في الجزائر، لذلك نشير إلى ضرورة تطوير المنظومة المعلوماتية بصفة مستعجلة، ويجب اعتبار تعميم المعلوماتية في المجال المالي والضريبي مشروعا مستعجلا بالنظر إلى أهميته القصوى في الحياة الاقتصادية والمالية، حيث ينجر عن ذلك تجسيد الحكومة الإلكترونية بتفعيل نظام الرقمنة على مستوى كل القطاعات الوزارية وهيئات الدولة المختلفة والإدارات المركزية.

4 ـ يجب تحفيز التكوين في المعلوماتية وكل شعبها عن طريق التكفل بقطاع التربية وقطاع التكوين وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في هذا الشأن، حتى نرسخ للثقافة المعلوماتية.

ندعم اعتماد إجبارية إلزام التجار بالدفع الإلكتروني مع مدة سنة لتعميم هذه الآلية، مما يسمح بزيادة السيولة في البنوك وامتصاص الكتلة النقدية في السوق الموازية وتحسين الإمتثال والتحصيل الضريبي.

5 ـ المشاريع المجمدة للتشريع في بعث المشاريع ذات الأولوية التي تساهم في الانتعاش الاقتصادي ومواصلة آلية تسقيف آليات النفقات العمومية مع الحفاظ على المستوى المعقول للدعم الاجتماعي دون إهمال مسار ترشيد النفقات.

6 ـ في قطاع التعليم العالي ومواصلة الاهتمام بقطاع السكن والشروع أو إنهاء مشاريع فخامة رئيس الجمهورية

للسكن الوظيفي الجامعي، ومن جهة أخرى مراقبة المردودية الحقيقية لمخابر البحث والمراكز التي يصرف عليها أموال ضخمة، إذ يجب تمييز الهيئة ذات المردود العالي وتشجيعها، وعلى مستوى آخر نلمس الرعاية التي توليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للقطاع بالتكفل والمرافقة سواء على المستوى البيداغوجي والعلمي أو حتى على المستوى الاجتماعي، وفي هذا الإطار يجب استحداث آليات ملائمة لترشيد النفقات وتقييم المردودية وتدعيم العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي لبث الوعي المقاولاتي.

7 ـ الضرائب والرسوم: إدراج تدابير تخص الرفع من معدل الوعاء الضريبي وتخص ناتج الرسم على النشاط المهني وتوحيد معدلات التوزيع ونقترح الزيادة في فرض الضريبة التبعية والتقليل من أضرارها.

جاء...

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد أوراغي؛ الكلمة الآن للسيد نور الدين بالأطرش.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم ثم الصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي وزير المالية،
السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية سيادة الرئيس، حملت رسالة إليكم وهي تعازي سكان ولاية مستغانم وخاصة مدينة عين تادلس شعبا وإدارة في فقداننا زميلنا السيد جمال، فأقول: رحمة الله عليك يا جمال، وألهمنا وذويكم الصبر والسلوان وأسكنك الله فسيح جناته.

إذن السيد وزير المالية، إن مشروع قانون المالية هذا يتزامن والانتخابات المحلية التي أجريت في الأيام القليلة الماضية، فرحت أربط مداخلتي بعصب التنمية وقاعدته وهي البلدية، بعيدا عن لغة الأرقام، ثم رحت أستذكر وأستحضر ما قاله أحد الوزراء كم من فكرة صغيرة كبرت لما رفضت الفشل، قلت له أيضا وكم من فكرة كبيرة صغرت لما قبلت الفشل.

سؤال لطالما أرّقني وأرّق كل الجزائريين معالي وزير المالية، أردت أن أستهل به مداخلتي هذه، فلماذا تأخرنا في فتح مكاتب الصرف؟ ما المانع؟ لماذا نقبل هذا الوضع؟ لماذا نزكي هذا الوضع؟ لماذا نجعل من عملتنا تتدنى بهذا الشكل؟ ثم دعوني أقول إن مشروع قانون المالية هذا ليس عملية حسابية نظرية يتجاذبها جمع وطرح وتوزيع وتحويل، إنه تعبير عن تصور اقتصادي شامل ودليل مقاربة اقتصادية واضحة المعالم ولابد قبل أن أشير إلى أنه رغم الأزمة المالية القائمة، ليس من حق أحد أن يجتهد كي لا يقرأ في مشروع قانون المالية لسنة 2018، ما خصصته الدولة للتحويلات الاجتماعية فقد رصدت لهذا الباب 1760 مليار دينار أي بزيادة 8٪ مقارنة بسنة 2017، ومنه فإن مشروع قانون المالية ليس نسفا للبعد الاجتماعي مع سبق الإصرار والترصد بل هو على نقيض ذلك يجعل من الحفاظ على البعد الاجتماعي أساسا له، وأود أيضا أن أستنكر بعض المغالطات والقراءات والمقارنات السطحية ومن ذلك أن يقارن بلد تعداد سكانه آلاف ومساحته آلاف الكيلومترات مربع، يعج بالنفط، بلد يمكن أن تجعل أرضه رخاما أو أكثر قليلا إن شئت ببلد فسيح يحتاج إلى بنى تحتية كبيرة جدا وإلى نفقات باهظة وهذا القياس ينطبق أيضا على بلدان مجاورة بمساحات معروفة ومقاربات اقتصادية معلومة، وأقول واضحا لم ينجز في كثير من البلدان ما أنجز في الجزائر من مشاريع سكن ضخمة وبنى تحتية ومن سدود مكلفة هي ضرورة للاقتصاد الوطني وغير هذا كثير.

والآن دعوني أقول لكم إن بلدا كفرنسا مثلا ضربت مساحته في خمسة لوجدت في ذلك البلد حفر وطرق مسدودة، بل إن هذا البلد هو كما هو فيه بيوت قصديرية لا تبعد عن باريس عاصمة الدنيا بعشر دقائق في سان دوني مثلا وغير هذا كثير وأنا حين أقول ما أقول ما جئت لأبرئ نفسي أو أبرئ أحدا، نعم أنجزنا الكثير ونعم أخفقنا إن قليلا وإن كثيرا.

إن مشروع قانون المالية ليس تمرينا تقنيا آليا إنما هو مشروع تقاطع فيه توجهات سياسية واقتصادية وثقافية لبلد معين.

إن ميزانية التسيير، معالي الوزير، تكلف الخزينة العمومية 4584 مليار دينار، ولأن العبء كبير سجل هذا الباب انخفاضا قدره 7٪ مقارنة بسنة 2017.

إنه لا يمكن أن نعالج المسألة الاقتصادية بقرارات إدارية، إن جبهة التنمية وخطها الأمامي الأول إنما هو البلدية ومازلنا نعتبر 1543 بلدية كمقاطعات إدارية بدل أن تكون مقاطعات اقتصادية وإن مكننا تطور الإعلام الآلي من سحب شهادات الميلاد عن بعد فماذا سيبقى للبلدية من مبرر وجود إن لم يكن لها دور اقتصادي وثقافي وتنموي؟ هنا ولأننا في بداية عهدة جديدة للبلديات يفترض أن نسأل كل بلدية هذا السؤال: ما هي المشاريع الممكنة في البلدية وكيف يمكن تحقيقها عن طريق القطاع الخاص أو الشراكة مع الشركات الأجنبية في إطار قوانين وضوابط الاستثمار في بلادنا؟

يقودني هذا الأمر إلى القول إنه لابديل عن ترقية الاستثمار إن أردنا نموا وإعمارا وأرقاما مريحة، سيقول لك المنصتون كم سمعنا مثل هكذا شعارا، وأقول أجل رفعنا الشعار ولم نحدد كثيرا المقاربة والمسار.

هل عندنا دليل وطني مفصل للاستثمار؟ هل يعرف المستثمر الجزائري أو الأجنبي ما تتوفر عليه كل منطقة بالتفصيل من مشاريع وإمكانيات استثمار، هذا مشروع زراعي وآخر سياحي إلى غير ذلك؟

أجل إن البلديات لا تتوفر جميعها على نفس مؤهلات الاستثمار، هذه حقيقة واقعة ولكن يمكن لبلدية ذات مشاريع عدة أن تقييم بعض هذه المشاريع على أرض بلدية أخرى تتوفر مثلا على مساحات أنسب.

أتصور أن الحدود ليست فولاذية بين بلدية وأخرى في زمن العولمة والشراكة القارية.

ففي كثير من جهات وطننا منابع مائية ساخنة مشاعة تتدفق دون استغلال وكم في البلاد من آثار تعود إلى حقب تاريخية بعيدة تنصب عليها معاول الانجراف والنسيان وكم من مساحات زراعية تعج بالماء النابض هي أرض بور.

هو ذا صميم مشروع قانون المالية وليس أرقاما نوزعها نظريا على خانات وأعمدة قد لا تصمد في الحقيقة والممارسة أياما عددا.

نعم علمنا وعلمتم أن العجز في الميزانية يقدر بـ 9 ٪ من الناتج الداخلي الخام.

كل هذا طالما ألفنا وضعا يقتضي أن تضخ الدولة مبالغ مالية ضخمة في صناديق المؤسسات وفي حسابات البلديات ودون استغلال ما بهذه البلديات من إمكانيات نماء واستثمار، لا يمكن أن يستمر توازن قائم على عدم توازن، الإستحالة هنا منطقية وحسابية وفيزيائية لا تنصاع لأي خطاب.

أكرر عن وعي الخط الأمامي للتنمية هو البلدية، وهنا ينبغي أن نعيد النظر عاجلا في أساليب تسيير المجموعات المحلية، وقد أصلح في ذلك السيد وزير الداخلية إصلاحا يستحق التنويه، ومثل نظيره قطاع العدالة الذي جاد بإصلاحات أشاد بها العارفون بالحق والقانون.

لقد مرت سنون طوال استبدلنا فيها الفعالية بالشعارات الشعبوية، وأقول كي تؤدي البلديات دورها لابد أن ننتقل من رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى رئيس البلدية.

رئيس بلدية مسؤول له صلاحيات واسعة وليس هذا المنتخب المكبل من طرف مجلس مشروعه الأوحد هو كيف يطيح برئيس المجلس الشعبي البلدي.

إن الأزمات الكثيرة التي عرفتها معظم المجالس الشعبية البلدية تؤكد ما أقول والتي عطلت المصالح العامة أكبر دليل على ما أقول.

حان الوقت كي ننتقل إلى رئيس البلدية المسؤول أمام الشعب وأمام القانون إن أبدع فله فضل إبداعه وإن أخفق تحمل تبعات إخفاقه.

رئيس له مجلس يسأله ولكن لا يكبله وفي هذا كلام لا يتسع له الوقت الآن.

أجل تحدثت عن البلدية، وهناك مشاريع ضخمة قطاعية كبرى وتلك مسألة أخرى.

وفي النهاية، مشروع قانون المالية إنما هو مسألة تنمية..

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر معزوز.

السيد عبد القادر معزوز: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،
الإخوة الحضور،
السلام عليكم.

أولا، سيدي الرئيس، بكل استنكار وشجب قابلنا قرار تحويل السفارة الأمريكية إلى القدس وطعن الأمة العربية في أعز مقدساتها إذ إن قناعتي التي أستمدها من مواقف بلدي نؤكد من خلالها أن مستقبل القدس لا تحدده دولة ولا رئيسها.

أعود للموضوع سيدي الرئيس، معالي وزير المالية، يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2018، المعروض للمناقشة ذا أثر واضح على الاقتصاد الوطني من خلال ضمان تنفيذ المشاريع المخططة في قطاعات حيوية ومحددة هي: الأشغال العمومية، البناء، الهياكل القاعدية الخاصة بالصحة والتربية والسدود وصيانة البنى القاعدية المتعلقة بالصحة والتربية والموانئ والمطارات إلى جانب ضمان نفقات التسيير في حدود التكفل بالأجور والصناديق، مثل: صندوق التقاعد وصندوق الضمان الاجتماعي.

إن هذه النتيجة تسمح بإدارة نقص السيولة لدى الخزينة العمومية وضمان معدل نمو مناسب للطلب قريبا من 3٪، ولو أن التوقعات تستبعد هذا الرقم نحو عتبة 2٪.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير،

أما بخصوص تصريحات السلطات المالية للدولة، إن حدوث تأثير مشروع قانون المالية على الجبهة الاجتماعية يبدو ضعيفا بالنظر لما سبق ذكره في بند النفقات وتكفل الدولة بزيادة رقم التحويلات الاجتماعية ولا يعفي ذلك انتفاء الأثر تماما.

نشير إلى زيادة أسعار الوقود من خلال الرسوم الجديدة على الاستهلاك الداخلي، سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف استغلال العديد من النشاطات مثل: النقل، الفلاحة وبعض الخدمات ذات العلاقة بأسعار الطاقة وبعض المواد مثل: مشتقات الحليب والمشروبات باعتبارها منتوجات عالية الطلب مما يؤدي إلى تصميم سياسة اجتماعية أكثر تطورا في مجال التحويلات الاجتماعية تكون مبنية على قاعدة الإنتقاء بدل التعميم، معناه أننا نستهدف الفئات الاجتماعية المعنية.

سيدي الوزير،

كما نوضح تعزيز قدرة الدولة على تنفيذ مواصلة مخططات الحكومة السابقة في مجال الاستثمار وتنفيذ المشاريع التي جُمِّدت في الفترة الأخيرة، في الهياكل القاعدية والوفاء بالتزامات الحكومة تجاه شركات الإنجاز، وهو ما يحمي معدل النمو من التراجع الذي توقعه البنك الدولي في تقرير الأخير، يسمح بتنفيذ ميزانية التجهيز دون أثر مالي سلبي كاللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير،

كما نؤكد أن قرار رفع أسعار الوقود في تقليص الأعباء على الميزانية العمومية بما له علاقة بدعم الوقود والوفاء بالتزامات الدولة تجاه شركة سوناطراك والتي تقدر بـ 11 مليار دولار إجمالي للتحويلات الاجتماعية في موازنة الجزائر في مجال الطاقة وحده يزيد عن 6.6 مليار دولار سنويا، الشيء الذي لازال يؤثر على نسبة عجز الموازنة بالنظر إلى توسيع الطلب على الوقود وارتفاع حظيرة المركبات إلى 8 مليون مركبة.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير،

فيما يتعلق بإقرار الطبع لتمويل الخزينة في إطار التمويل غير التقليدي نشير إلى أنه يسمح بإسعاف الخزينة العمومية للدولة لضمان تحقيق الأهداف؛ الاستثمار والتجهيز وبالتالي حماية بند النفقات والتحويلات الاجتماعية وقدرة الصناديق الاجتماعية على الوفاء لخدماتها.

إن عجز السيولة لدى الخزينة العمومية للدولة يمكن أن يقابل بتحرير الأسعار والتحرر من الأعباء ذات الطابع الاجتماعي لضمان مستوى النمو مقابل الزيادة في الطلب الداخلي، وأؤكد أن التمويل غير التقليدي آلية مؤقتة توفر فرصا للتمويل ولكنها تحمل أيضا مخاطر على المدى القصير في حالة تجاوزت السيولة قدرة الاقتصاد.

إنتاج قيمة مضافة في الحقيقة لحجم هذا النمط من التمويل.

في الأخير، سيدي الرئيس، السيد الوزير، نجدد طلبنا والمتمثل في القطاع الصحي بخصوص ولايتنا أي ولاية الشلف، حيث مستشفيات الصبحة، الشرفة وأولاد محمد كلها عبارة عن بنايات جاهزة، ولهذا نطالب بإعادة الاعتبار لهذه المؤسسات وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر معزوز؛ الكلمة الآن للسيد رشيد بوسحابة.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا للسيد الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
معالي وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،
أصحاب المعالي، السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
أسرة الصحافة والإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الرئيس،

حقيقة تتميز فترة تأطير الاقتصاد الوطني، الكلي والمالي، على المدى المتوسط للفترة (2018 – 2020) مثلما جاء في مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2018، وتقديرات 2019 ـ 2020، بضغوطات كثيرة على التوازنات المالية لبلادنا خاصة فيما يتعلق بالخزينة العمومية بعد تراجع مواردنا المالية للأسباب المعروفة من طرف الجميع.

سيدي الرئيس،

لقد جاء مشروع قانون المالية لسنة 2018، الذي درسه ووافق عليه مجلس الوزراء برئاسة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة حفظه الله ورعاه، بالعديد من التدابير التشريعية.

كما تم إدراج في مشروع قانون المالية لسنة 2018، عدة إجراءات جديدة لعصرنة التشريع الجبائي وتكييف مضمونه مع الواقع المالي للبلاد؛ والعديد من الأحكام لصالح المواطنين، منها الإعفاء الكلي من طرف الدولة لنسب الفوائد على القروض البنكية الممنوحة لوكالة تطوير وتحسين السكن (عدل) لتمويل إنجاز 120.000 مسكنا من صيغة البيع بالإيجار، وكذا العودة إلى دعم أسعار الشعير لفائدة المربين من أجل تغذية المواشي.

سيدي الرئيس،

إنطلاقا من وعينا بصعوبة الظرف المالي والاقتصادي للبلاد، فإننا نثمن كل الإجراءات والتدابير التشريعية التي أتى بها مشروع قانون المالية لسنة 2018، خاصة وأنه لم يحمل في طياته ما قد يمس بالمكاسب الاجتماعية المحققة أو يُعطل ماهو في طور الإنجاز، بل على العكس من ذلك فإن الكثير من المشاريع ذات الطابع الاجتماعي سيُرفع عنها التجميد بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2018، مثل مواصلة بناء المؤسسات التعليمية لفائدة أبنائنا وكذا مصالح تقديم العلاج للمرضى و الموارد البشرية و غيرها، يؤدي هذا بطبيعة الحال إلى خلق مناصب عمل جديدة.

إن ما يهم المواطن بالدرجة الأولى هو أنه ليس هناك مساس بالتحويلات الاجتماعية والتضامن أو ما هو موجه أساسا لدعم العائلات والسكن والصحة ودعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع أو ما يثقل كاهل المواطن بضرائب جديدة أو زيادات في ما هو موجود من ضرائب.

وهنا أتوقف قليلا لأقول: (حان الوقت لمراجعة طريقة منح دعم الدولة لمستحقيه).

على الحكومة ألا تترك الميدان فارغا لأصحاب المزايدات والمناورات في الخفاء مثلما حدث حول مسألة رفع تسعيرة الخبز في الأيام الماضية؛ على الحكومة أن تتحرك وتبادر بالحلول، فالدولة ليست عاجزة عن إيجاد الحلول وإنما لابد من السرعة في التحرك والمبادرة وطرح البدائل للمشاكل التي تبرز والعمل على تسويتها في وقتها وعدم تركها حتى تتراكم ويصعب عندئذ حلها، لابد من تعزيز ثقة المواطن، مهما كان وأينما كان، في دولته وحكومته، التي تعمل من أجل إسعاده وحل مشاكله في إطار التضامن الوطني بين جميع شرائح المجتمع، مثلما هو الحال بالنسبة لمسألة سعر الخبز، أي على الحكومة أن تجد الحل الذي يُرضي جميع الأطراف: الخبازين، المستهلكين، مصالح الدولة المعنية.. إلخ.

وبالمناسبة، فكرة تغيير نوعية الفرينة المستعملة في صناعة الخبز لتخفيض كلفة الإنتاج من جهة والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن من جهة ثانية، أعتقد أنها فكرة مقبولة.

سيدي الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2018 هذا ومشروع القانون الذي تمم الأمر المتعلق بالنقد والقرض، الذي صادقنا عليه في مجلس الأمة، يضمنان تجسيد مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، بهدف تحقيق التوازنات المالية لبلادنا، والخروج تدريجيا وبهدوء من هذه الأزمة الظرفية إلى بر

الأمان الاقتصادي والانتعاش المالي، وبالتالي الاستجابة إلى تطلعات شعبنا الاجتماعية ورفع النمو وخلق مناصب شغل وتنويع الاقتصاد الوطني.

سيدي الرئيس،

لدي انشغالات كثيرة حمّلني إياها سكان ولاية خنشلة المجاهدة إيصالها إلى أعضاء الحكومة، ولكني أفضل التعبير عنها في قادم الأيام من خلال الأسئلة الشفوية وذلك لضيق الوقت وللطابع الوطني لنقاشنا اليوم.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ الكلمة الآن للسيد محمد زكريا.

السيد محمد زكريا: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي وزير المالية المحترم ومرافقيه،

معالي السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد؛

يأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة في ظروف جد متوترة وحساسة داخليا وخارجيا نظرا لتراجع أسعار البترول رغم بعض البوادر المتفائلة والمتوقعة مستقبلا بعد انخفاض الإنتاج من طرف OPEP ومن يؤيدها، مما يهدد التوازنات المالية للبلاد ويعيق المضي قدما لضمان مسار تنفيذ البرنامج الخماسي 2015 – 2019.

ونحيي بالمناسبة ما قامت به الحكومة من مجهودات معتبرة منذ عدة سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والتكفل بالاحتياجات الأساسية للمواطنين ودعم الاستثمار المنتج وتشجيعه رغم كل الصعوبات المالية.

وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد أن البديل المستدام لهذه الوضعية يعتمد أساسا على تشجيع القطاع الخاص وتنميته وتأهيله لصالح الاقتصاد الوطني، كما نثمن ما جاء في هذا المشروع مما يوفر مناصب الشغل وينتج القيمة المضافة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

نحن لا ننكر ما بذلته وتبذله الحكومة من مجهودات معتبرة لتنمية مناطق الجنوب إلا أننا نتطلع إلى المزيد من الإجراءات لصالح سكانها نظرا للوضعية الصعبة والهشة لغالبيتهم وما يعانون من حرمان ونقص في الهياكل والإطارات خاصة الطبية المختصة، وكذلك نطالب بتفعيل جاد لقرار الدولة إعطاء الأولوية للتشغيل لسكانها مخافة الوقوع في مخالب الإرهاب والانحرافات الاقتصادية والأخلاقية وحتى الأمنية والسياسية.

وبالمناسبة، فإن ولاية غرداية، خاصة منطقة وادي مزاب التي عانت في السنوات الأخيرة من مأساة خطيرة وأليمة ذهب ضحيتها عشرات الأرواح مع ما صاحب ذلك من تدمير للمنشآت والممتلكات العامة والخاصة، وجروح معنوية وجسدية لم تندمل بعد، رغم مجهودات السيد والي الولاية مشكورا، وعليه فإننا نتطلع إلى برنامج تنموي واجتماعي خاص لمعالجة هذا الوضع وإعادة بعث اللجنة الوزارية المشتركة المتمثلة من مختلف الأمناء العامين لمختلف الوزارات التي شكلت سابقا لهذا الغرض والتي أجهضت بعد بداية عملها مع الأسف.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

يلاحظ أن عجز الميزانية بلغ هذه السنة 9٪ من الناتج المحلي الخام، بعدما كان في حدود 5.6٪ السنة الماضية نظرا لبعض الظروف الموضوعية خاصة فيما يتعلق برفع نفقات التجهيزات لبعث المشاريع الكبرى والهياكل القاعدية لتنشيط عجلة الاقتصاد والتخفيف من نسبة البطالة، مما اضطر الحكومة لانتهاج ما يسمى بالتمويل غير التقليدي، وما يترتب عن ذلك من إيجابيات وسلبيات مما يتطلب إصلاحات هيكلية والشروع في استحداث مشاريع إنتاجية نتطلع لمعرفتها في غياب قطاع التخطيط وتضارب في الإحصائيات بين المصالح المعنية مع التقويم المستمر لها «والرائد لا يكذب أهله» كما يقول المثل، وإذا كان الدعم الميزانياتي هذا يمتد إلى 2019 – 2020، لتحقيق الاستقرار المالي فما هي تأثيراته في الميدان حاليا؟

السيد وزير المالية،

إن بلادنا قد حباها الله بإمكانيات معتبرة مادية وبشرية

يعترف بها العدو والصديق ينبغي تجنيدها وتطويرها وتأهيلها، نذكر على سبيل المثال الاحتياطات المنجمية من الحديد والنحاس، والفوسفات والذهب وغير ذلك، من جهة، ثم إنها تمتلك حوالي 9 ملايين هكتار من الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة، حوالي 04 ملايين هكتار منها صالحة لزراعة الحبوب ويمكن تطويرها وزيادتها، ومع هذا فإننا نعيش هذا الوضع الصعب الذي يمكن تفاديه متى أحسنا استغلال هذه الخيرات.

يذكرني قول الشاعر:

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ

والماء فوق ظهورها محمول.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زكريا؛ والكلمة الآن للسيد ابراهيم مزياني.

السيد ابراهيم مزياني: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم أزول فلاون.

ها نحن نناقش مشروع قانون المالية 2018، والذي يؤكد عزيمة الحكومة في مواصلة حربها ضد المواطنين البسطاء والذين يشكلون أكثر من 80٪ من مواطنينا ومواطناتنا.

فمشروع هذا القانون ينص أيضا على زيادات هامة في أسعار الوقود والتي لها آثار مباشرة على الحياة اليومية للمواطن في كل المجالات بالتبعية وله آثار كارثية على القدرة الشرائية للمواطن التي أصبحت تقريبا منعدمة.

فمنذ قانون المالية التكميلي 2015 والحكومة لم تتوقف عن الزيادة في أسعار الوقود فسعر المازوت قفز من 13.70 دج إلى 22.80 دج، ونفس الشيء بالنسبة لسعر البزنين الممتاز الذي قفز من 23 دج، إلى 41.67 دج، أي بزيادة تقدر ب 66٪ بالنسبة للمازوت و 81٪ بالنسبة للبنزين، فهل هذه الزيادات الجنونية في الأسعار وفي ظرف زمني قصير جدا أي أقل من ثلاث سنوات صاحبتها زيادات في أجور العمال والموظفين؟ فالجواب طبعا لا.

بل عكس ذلك فقد صاحبتها تخفيضات غير مباشرة هامة في هذه الأجور وذلك عبر عملية تخفيض قيمة الدينار واللجوء إلى التمويل غير التقليدي للخزينة وآثاره الكارثية على هذه الأجور.

أي من جهة زيادات بالجملة في أسعار كل حاجيات المواطنين ومن جهة أخرى تخفيضات بالجملة في أجور المواطنات والمواطنين هذا إن كان لهم الحظ في الحصول على عمل أما البطال فقد تم دفنه وهو حي!!

فهل تعلمون السيد وزير المالية، ما ثمن أسعار المواد الاستهلاكية في السوق؟ فهل تعلمون بأن ثمن البطاطا 80 دج، البصل 70 دج، الطماطم 140 دج، الفلفل الحار والحلو 150 دج، اللوبيا الخضراء 200 دج، الكوسة 140 دج، البرتقال 220 دج، الجزر 90 دج، اللوبيا البيضاء 250 دج، العدس 200 دج، القهوة أكثر من 700 دج، كيس حليب كي يُتحصل عليه، على الشيوخ والعجائز ومعظم المواطنين أن يقفوا في طوابير في بعض الأحيان لمدة ساعات من الزمن، هذه هي جزائر العزة والكرامة!!

فهل أنتم على علم بكل هذا؟ فهل تفكرون في هؤلاء المواطنين أثناء إعداد قانون المالية؟ الإجابة بالطبع لا، فأنتم تفكرون فقط في كيفية إشباع رغبات الأوليغارشيا الجديدة التي نهبت أموال الخزينة لما كانت البحبوحة وما زالت تواصل في ذلك رغم التقشف.

وأحسن دليل عى ذلك هو إلغاء الضريبة على الثروة ولو أنها رمزية من طرف المجلس الشعبي الوطني لأن ممثلي الأوليغارشية في هذه المؤسسة أقوى بكثير من ممثلي الشعب.

فإلى أين أنتم ذاهبون بهذه السياسات الكارثية؟ تتكلمون عن تنويع الاقتصاد وأنتم ومنذ 17 سنة لم تقوموا بذلك ولو بنسبة رمزية ويستحيل أن تقوموا به اليوم لأن الاستثمار وجلب المستثمرين الحقيقيين يتطلب شروطا متعارفا عليها دوليا ألا وهي الاستقرار السياسي والتشريعي ووجود دولة قانون لمحاربة المفسدين والرشوة والمحسوبية والاقتصاد الموازي وهو ما ينعدم في بلادنا للأسف، فالتقرير الأخير للبنك العالمي حول ظروف الاستثمار في الدول قد رتب الدولة الجزائرية المستقلة في المرتبة 166 من أصل 190 دولة وراء من؟ وراء الدولة الفلسطينية المحتلة التي احتلت المرتبة 114، فبالنسبة للدول العربية ودول شمال

إفريقيا فالجزائر ـ وللأسف ـ لم تتغلب في هذا الترتيب إلا على دول تعاني ويلات الحرب، وهي العراق 168، سوريا 174، ليبيا 185، اليمن 186.

فأي مستثمر حقيقي وجدي لن يستثمر في بلادنا لأنه قبل ذلك سيتفحص هذا التقرير أولا.

هذا يؤكد أن الحل الوحيد للخروج من الأزمة المتعددة الأبعاد هو البداية بحل الأزمة السياسية والتي سينجر حتما عنها حل كل الأزمات الأخرى، ونحن في (FFS) قد قدمنا حلا لذلك وهو إعادة بناء إجماع وطني، الذي سينجر عنه حلول توافقية في كل المجالات، ولكن للأسف مرة أخرى رفضتم هذه الحلول وما زلتم تواصلون في سياساتكم الكارثية التي أوصلت بلادنا إلى هذه الوضعية الخطيرة التي تهدد استقراره ومستقبل أولاده.

أما فيما يتعلق بالتنمية في ولاية بجاية التي أمثلها فقد تم تجميد أكثر من 140 مشروعا هاما بصفة تعسفية وعشوائية فكيف نحمل مواطني الولاية مسؤولية التسيير الكارثي لشؤون الولاية من طرف مسؤولين تم تعيينهم من الإدارة المركزية؟ فما ذنبهم في عدم إطلاق هذه المشاريع أو إطلاقها بصفة متأخرة؟ ولهذا أطالبكم برفع التجميد عن هذه المشاريع ولاسيما الهامة منها وعلى رأسها المركز الاستشفائي الجامعي وكل المشاريع التي لها علاقة بالحياة المباشرة واليومية للمواطن.

ثانيا، أناشد السيد وزير الطاقة والمناجم، حول توقف أشغال ربط المواطنين بالغاز الطبيعي الذي مس كل بلديات الولاية بسبب عدم دفع مستحقات شركات الإنجاز، فبينما المواطنون ينتظرون الاستفادة من الغاز الطبيعي قبل هذا الشتاء وإذا بهم يتفاجؤون بتخريب الطرقات من جراء عملية الحفر وترك الأشغال، فلم يربحوا لا الغاز ولا الطرقات، ولهذا أطالبكم باتخاذ الإجراءات اللازمة لدفع مستحقات هذه الشركات وأمرها باستئناف الأشغال في أقرب الآجال.

كما أطالبكم بالإطلاق الفوري لكل مشاريع ربط القرى المتبقية بالغاز الطبيعي والمدرجة في البرنامج التكميلي للولاية نظرا لأهميته في التخفيف من معاناة المواطنين.

وفي الأخير أطلب من السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بأن يتخذ كل الإجراءات القانونية اللازمة لإجراء الانتخابات البلدية في بلدية بوجليل في أقرب الآجال طبقا للقانون وذلك نظرا لعدم إجرائها في 23 نوفمبر الماضي، بسبب أعمال شغب أدت إلى كسر كل صناديق الاقتراع وبذلك حرمان مواطني هذه البلدية من حقهم الدستوري في اختيار ممثليهم ككل الجزائريين.

شكرا ثانيرث.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ابراهيم مزياني؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي..

عفوا، تقدم السيد عبد الكريم قريشي بتدخل كتابي، سوف يمكن منه السيد وزير المالية ويرد عليه في حينه؛ الذي يليه هو السيد فتاح طالبي.

السيد فتاح طالبي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد اطلاعي على فحوى ما جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2018، وتقديرات 2019 و2020، سجلت بعض الملاحظات التي نوردها فيما يلي:

أبدأ من الصفحة رقم 12، أين اعتمد الجدول رقم 2 على معطيات صادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يخص آفاق النمو الاقتصادي في الجزائر، هنا أطرح السؤال: أليس بالمقدور أن نحسب آفاق النمو من طرف خبرائنا وكوادر وزارة المالية وبمعلومات أكثر دقة، أحسن من اعتمادنا على معطيات تخص الجزائر وجاءت من الخارج؟ ألهذه الدرجة نحن عاجزون عن ضبط المؤشرات والمعدلات وغيرها التي تخص الاقتصاد الجزائري؟ ورد في الصفحات 30 و32 و33 عبارات عديدة تنص صراحة على فرض غرامات جديدة وزيادة بعض أنواع الرسوم ولكن دون معرفة نسبة هذه الزيادة ولا مقدارها، كان من المفروض ذكر مقدار الزيادة حتى لا يترك الباب لأي تأويل ولا زيادة غير مدروسة.

الصفحة 33: فيما يخص التدابير الهادفة لتشجيع تعبئة المدخرات، التتبع المالي والشفافية التجارية.

النقطة السادسة والخاصة بالتزام توفير محطات الدفع الإلكتروني، هنا نفتح قوسين للمطالبة بضرورة دفع البنوك العاملة بالجزائر وخاصة الوطنية منها من أجل عصرنة خدماتها من جهة والتخلص من البيروقراطية التي عشعشت بداخلها حتى نصل لتحقيق المطلوب ويصبح الدفع الإلكتروني عملية سهلة وبسيطة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزملاء الأعضاء،

الإخوة ممثلو الأسرة الإعلامية،

قبل أن أختم كلامي وتدخلي هذا، أوجه رسالة واحدة لمعالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المحترم، وأطلب فيها بفتح تحقيق بخصوص رئيس دائرة شلغوم العيد بولاية ميلة، الذي ضرب كل القوانين المنظمة للصفقات العمومية والبلدية عرض الحائط، حيث قام بإصدار عدة قرارات منافية للقانون منها: قرار صادر يوم: 2017/11/14، تضمن توزيع 7.5 مليار سنتيم على الجمعيات بمختلف أنواعها، ومنها جمعيات لا نشاط لها، هل له صلاحية ذلك؟ وقرار آخر صادر يوم: 2017/11/14، يتضمن الاستغناء عن ثلاثة مشاريع لبلدية شغلوم العيد لم تنطلق بعد بمبلغ 4.9 مليار سنتيم، وعوضها بمشاريع أخرى دون دراسة ودون احترام صفقات وقانون البلدية بحي واحد، وهناك قرارات عديدة اتخذها وتدخل في صلاحيات البلدية بغير وجه حق وبغير قانون.

إن هذه القرارات مست بالشفافية في منح الصفقات العمومية وهدرت أموالا عمومية لأناس مشبوهة، سادتي، نحن في زمن بحاجة ماسة فيه لعقلنة الصرف وترشيد النفقات، أيعقل أن تمر هذه التصرفات التي قام بها رئيس دائرة شلغوم العيد بولاية ميلة هكذا دون تحقيق للوقوف على أكثر مما ذكر؟

الرسالة الثانية موجهة للقيادة العامة للدرك الوطني؛ أين أقف عند هذه الرسالة بتعجب وتحسر وأسف، إذ كيف لمسؤول الدرك الوطني لبلدية واد العثمانية ببلدية ميلة أن يدخل على الخط في العمل السياسي من أجل إحداث انسداد في بلدية واد العثمانية، التي يترأسها التجمع الوطني الديمقراطي، وهذا من خلال ضغطه على المنتخبين من أحزاب أخرى، كان من الأجدر لمسؤول فرقة الدرك الوطني لبلدية واد العثمانية أن يحفظ الأمن والاستقرار ويسعى لمحاربة المخدرات والجريمة بالبلدية والتي تفشت بصورة غير مقبولة بدلا من انخراطه في العمل السياسي الذي هو ممنوع عليه أصلا!!

سيدي الرئيس،

إن رئيس دائرة شلغوم العيد هو المدبر والمحرض الرئيسي على الإنسداد ببلدية واد العثمانية، وشكرا على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فتاح طالبي؛ الكلمة الآن للسيد رابح بن يوب.

السيد رابح بن يوب: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

سيدي الرئيس الفاضل،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم.

عند قراءتنا لمشروع قانون المالية 2018، نلاحظ أنه رغم تقليص الموارد المالية من جراء تدهور أسعار المحروقات في الأسواق الدولية فقد قامت الحكومة بالإبقاء على دعم المواد الاستهلاكية وعدم اللجوء إلى الزيادات في المواد الأساسية عبر بوابات التحويلات الاجتماعية كما تم اعتماد التمويل غير التقليدي كإجراء استثنائي لتجنب حتمية المديونية الخارجية أمام رهان الحفاظ على وتيرة تنموية منسجمة ومستمرة بثبات نحو الدعم الفلاحي وكذا المخططات البلدية للتنمية، وعليه، وفي ذات السياق واعتبارا للوضعية المالية الحالية، نقترح إعادة النظر في دعم المواد الاستهلاكية وكيفيات تخصيص الدعم وتوجيهه للفئات الهشة في المجتمع من ذوي الدخل الضعيف والمحدود والمعوزين، وهذا سعيا لتكريس مبدإ العدالة الاجتماعية وضمان ترشيد النفقات جراء مبالغ تهدر من أجل الدعم الغذائي، ووصولا إلى مجابهة أخطر المظاهر المتفشية في المجتمع كالتبذير والإسراف في الاستهلاك وحتى في تهريب المواد الإستهلاكية عبر الحدود.

سيدي الرئيس،

نلاحظ أن ولاية قالمة، التي أتشرف بتمثيلها قد استفادت من حصة ضئيلة جدا من السكنات الاجتماعية بالمقارنة مع الولايات المجاورة رغم الطلب المرتفع والمسجل بها، ولا نعرف الأسباب الموضوعية التي جعلت الولاية لا تحظى بالحصص المناسبة لما هو مسجل بها من طلب في مختلف الصيغ.

بالنسبة للسكن الإيجاري العمومي نقترح التكفل بالعائلات التي هي عرضة لإجراءات الإخلاء بسبب صعوبة تسوية المستحقات.

إدراج تدابير خاصة للتكفل والتسوية حسب الحالة الاجتماعية، وهذا بهدف استقرار هذه العائلات بسكناتها.

وكذلك بهدف غلق الباب أمام الاتجار بهذه السكنات بما أمكن من الأساليب الملتوية وتداعياتها على المجتمع في هذا الجانب الحساس.

كما نطرح في السياق السكني إشكالية تكوين الاحتياطات العقارية الضرورية لاستيعاب البرامج السكنية، وهذا بالنظر إلى الإجراءات الجد معقدة في مجال استرجاع الأراضي الخاصة تلك المدمجة في المحيطات العمرانية على غرار المستثمرات الفلاحية التي لا تحمل من الفلاحة غير الاسم والأراضي الغابية والبعيدة عن مثل هذا التصنيف، وعليه، فالإشكالية مطروحة ويرجى المعالجة للموضوع لضمان أحسن ظروف للتوسعة الحضرية والعمرانية.

وبطلب من مواطني ولاية قالمة، نؤكد سيدي الرئيس، على تسجيل الطريق الوطني رقم 20 الرابط بين ولاية قسنطينة وقالمة، والذي أصبح نقطة سوداء وكابوسا لمستعمليه، علما أن هذا الطريق الضيق منطقة عبور لأغلب الولايات.

نرجو سيدي الرئيس، رفع التجميد عن مشروع الواد الذي يتوسط مدينة واد الزناتي والذي أصبح ضرورة ملحة ومطلبا لكل مواطني هذه البلدية، ومن بين الانشغالات التي تكتسي أهمية في خلق مناصب شغل تتمثل في الإسراع في انطلاق التهيئة للمنطقة الصناعية بالمركب ببلدية عين رقادة.

وفي الأخير، المطلوب رفع التجميد عن مشروع مستشفى 60 سريرا بحمام دباغ، لتخفيف المعاناة عن مواطني هذه المنطقة.

بالتوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رابح بن يوب؛ الكلمة الآن للسيد حسين هارون.. بل السيد عبد القادر شنيني.

السيد عبد القادر شنيني: سيدي الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

رجال الصحافة،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

ما من بلد استطاع أن يواجه أزمة مالية من دون إرساء مؤسسات اقتصادية صلبة ونزيهة تحترم قوانين الدولة بتسديد مستحقاتها الجبائية، وما من بلد رفع تحديات دون تظافر الجهود والتخلي عن التصريح بالنوايا فقط أو نوايا التصريح برفع الاقتصاد الوطني.

بعد قراءتنا لمشروع قانون المالية لسنة 2018، اتضح أن المشروع لم يختلف عما سبق، لولا التغيير الناتج حول الأرقام بالنسبة للمداخيل وتوزيعها لتسيير شؤون البلاد، فالوزارة الوصية مشكورة على هذا التقديم المتفائل لمعالم ميزانية 2018.

سيدي الرئيس، الجو الإقتصادي العالمي لن يبعث باليسير نحن وضعنا ميزانية 2018، دون مراعاة مؤشراتنا الاقتصادية الداخلية فقط بل استندنا إلى عوامل خارجية وتنبؤات مؤسسات عالمية توحي بالفقر واللجوء إلى المديونية الخارجية، استندنا كذلك إلى سعر البرميل للبترول يفوق 50 دولارا، ونمو عالمي اقتصادي في ارتفاع و لم نراع النمو الديمغرافي الذي يتطلب منا نمو داخلي يقدر بـ 6 ٪ على الأقل للتصدي للبطالة.

الكل في ظل سياسة عالمية صعبة والتصرف السلبي للدول الكبرى حول حماية اقتصادها.

سيدي الرئيس،

المواد التي لا تحافظ على البيئة والقابلة للتهريب والمواد المضرة بصحتنا ضرورية.. لكن المراوغة المستمرة داخل الجباية العادية لن تجدي بالنفع حينما نرى الرقم الذي يرمز إلى 10.4٪ ممثلا في ارتفاع في الجباية العادية، رقم غير ناتج

عن نمو اقتصادي حاصل يعتبر إذن كضغط جبائي جديد سوف يثقل كاهل المتعاملين الصغار ويشل المبادرات، هذا المحصول أي نسبة 10.4٪ جديد في الضريبة في سنة 2018، يجب أن يبنى هذا الرقم على سيطرة التجارة الموازية وإدماجها في حلقة التجارة العادلة والخاضعة لقوانين الإدارة المالية، أما 50 دولارا وما فوق أي سعر برميل البترول الواحد نبني عليه ميزانية 2018، إذن هو رهان صعب يلزمنا ويتطلب منا الكثير من الحيطة والحذر.

من واجبات وزارة المالية ـ سيادة الرئيس ـ توفير الأموال، يجب كذلك أن تكون لديها حقوق لمساءلة القطاعات المختلفة حول ما حققناه وما تحقق من تطور صناعي، فلاحي، سياسي لإنعاش الاقتصاد الوطني لتوسيع الوعاء الضريبي المؤشر الوحيد والمستقر الضامن لميزانية حقيقية لا تخشى الارتدادات المختلفة.

سيدي الوزير،

أتمنى لكم التوفيق والسداد في عملكم وأملنا كبير فيكم للبحث العادل عن سبل جديدة لتوفير المزيد من المداخيل التي تسمح لنا التقدم بارتياح وازدهار البلاد وتحقيق مشروع فخامة الجمهورية وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة الآن للسيد محمد الواد.

السيد محمد الواد: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلم على أشرف المرسلين، أما بعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الصحافة والإعلام،

السلام عليكم.

في البداية، وقبل التطرق إلى ما جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2018، الواجب يحتم علي معاودة الترحم على زميلي وأخي عبد الكريم سليماني، الذي وافته المنية في الأيام الماضية، وأمام هذا المصاب الجلل لا يسعني إلا أن أتقدم إلى كافة أعضاء أسرته الصغيرة، وإلى مجلس الأمة بأحر التعازي، سائلا الله العلي القدير أن يتغمده برحمته الواسعة ويسكنه فسيح جنانه، ويعوض عائلته وأهله عن فقده جميل الصبر والسلوان.

السيد الرئيس،

إن ما جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2018، وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد ويعرفها الجميع، فإن بعض المؤشرات الكلية مطمئنة، حيث يراهن المشروع على نسبة نمو تقدر بأكثر من 4٪ ومعدل التضخم بنسبة متوقعة 5.5٪، في حين ستعرف نفقات الميزانية تراجعا بالنسبة للتسيير.

أما فيما يخص رخص البرامج (Autorisation de programme) واعتمادات الدفع (Crédit de paiement) فإن مشروع القانون يتوقع تخصيص مبلغ يقدر بـ 2270 مليار دينار للسنة المقبلة 2018، مقابل 1397 مليار دينار بالنسبة للسنة الجارية 2017، هذا مخصص لرخص البرامج، وهو ما نثمنه ونؤيده ونشيد به، في حين تقدر اعتمادات الدفع المسجلة لسنة 2018 بـ 4043 مليار دينار، مقابل 2291 مليار دينار بالنسبة للسنة الجارية، معناه أن هناك تحسنا ملحوظا.

أما فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية، فهنا وككل سنة ينبغي الإشادة والمباركة لدأب فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة ـ أطال الله في عمره ـ ولعنايته المستمرة والمتواصلة من خلال الاهتمام بالفئات الهشة، حيث، وعلى الرغم من الظرف المالي الصعب ستعرف التحويلات الاجتماعية زيادة بحوالي 8٪ مقارنة بسنة 2017، من خلال تخصيص مبلغ 1760 مليار دينار، ستكون موجهة أساسا لدعم العائلات والسكن والصحة ودعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.

إن الزيادة المرتقبة في بعض المشتقات الطاقوية، وإن كانت ستثقل كاهل المواطن، فإنه لا يمكن اعتبارها بالكبيرة أو المبالغ فيها، بل ونراها من الناحية الاقتصادية مؤشرا يمكن أن يساعد ولو بالقليل في محاربة ظاهرة التهريب على حدودنا الشرقية والغربية على حد سواء، وأنا متيقن من تفهم المواطن لهذا الإجراء في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، إجراء نعتبر منافعه أكثر من مساوئه.

السيد الرئيس،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن التقارير الواردة من المنظمات الاقتصادية العالمية، وهنا أقصد البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لا ترسم

صورة سوداوية أو قاتمة عن الوضع المالي والاقتصادي للبلاد، بل وفي أحيان كثيرة تقارير مشجعة ومباركة للسياسات العمومية التي تنتهجها الدولة، ومن هذا المقام ينبغي علينا جميعا كبرلمانيين وحكومة ومؤسسات اقتصادية عمومية خاصة أن نتكاتف جميعا لخدمة مصلحة البلاد العليا.

السيد الرئيس،

قبل أن أختم، ينبغي تثمين المجهودات الكبيرة التي قامت بها وزارة المالية والمصالح المختصة في تسطير مشروع قانون المالية لسنة 2018، والذي ينم عن عمل محكم بما يتواءم مع متطلبات مناخ المال والأعمال ومقتضيات انخفاض أسعار البترول، هذه النظرة الواقعية والطموحة ندرك جميعا أهميتها لذلك فإنني أقدر تفاني وإجلال رجالات ونساء «المالية» الجزائرية.

وأخيرا، أغتنم هذه الفرصة لأهنئ المنتخبين الجدد في المجالس البلدية والولائية، متمنيا لهم التوفيق في مهامهم النبيلة لخدمة المواطن، كما أتمنى أن تمد لهم الحكومة يد العون وتعطيهم الفرص لأخذ المبادرات الإيجابية لتنمية وترقية مناطقهم.

شكرا للسيد الرئيس، وأشكر الجميع على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الواد؛ الكلمة الآن للسيد بوعلام سطاح.

السيد بوعلام سطاح: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي وزير المالية والوفد المرافق له،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى بركاته.

تكتسي مناقشة مشروع ميزانية 2018 أهمية بالغة خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، التي تمر بها بلادنا والتي فرضت عليها اللجوء إلى خيار التمويل غير التقليدي من أجل تمويل الاستثمار العمومي وإعادة بعث المشاريع التي طالها التجميد بما يتناسب وطموحات المواطنين وانشغالاتهم في كل شبر من ربوع جزائرنا الحبيبة، وكل ما نتمناه أن ينصب اهتمام الحكومة خلال السنوات القادمة على التخلص التدريجي من كل النفقات المالية غير الضرورية بغية تثمين مواردنا المالية واستغلالها في ما يعود بالنفع على مواطنينا، خاصة مع الإصلاحات المرافقة للتمويل غير التقليدي والتي تعتزم الحكومة مباشرتها من أجل استعادة توازناتها المالية والتي ظلت على امتداد العقود الفارطة تحت رحمة أسواق النفط العالمية، وهنا أستغل هذه الفرصة للتأكيد على ضرورة التفكير الجدي في التخلص من التبعية للبترول ولا يجب أن يثنينا عن ذلك ارتفاع أسعاره بين الحين والآخر لأننا نعلم بأنها ستعود للانهيار بسبب هذه العوامل أو تلك.

سيدي الرئيس،

إننا نثمن أيضا ما جاء به مشروع هذا القانون وذلك لعدة أسباب:

أولها، أن مشروع هذا القانون لم يأت بأعباء إضافية على كاهل المواطن فضلا على أنه حافظ على التزامات الحكومة تجاه الطبقة الاجتماعية في إطار الدعم والمساعدات المباشرة، كما أنه أعاد العمل للمواطنين سواء ببعث المشاريع المجمدة، أو بمضاعفة الأرصدة المالية لبرامج تنمية البلديات(les PCD)، ناهيك عن إعادة بعث صندوقي الهضاب العليا والجنوب، هذا كله تعززه القراءة الإيجابية لمشروع هذا القانون من طرف الخبراء والمختصين وهي كلها أسباب تدفعنا لتثمين كل ما جاء فيه.

لكننا بالمقابل نطالب الجهاز التنفيذي بضرورة إنفاق كل دينار في مكانه المناسب بعيدا عن التبذير والتلاعب بالمال العام لأنه من غير المعقول أن ننجز برامج ليست من أولويات المواطن كما هو الحال بالنسبة لبعض الهياكل التي لاتزال غير قابلة للإستغلال لأنها ليست من صميم اهتمام المواطن أو لعدم ملاءمة الأماكن التي أنجزت بها.

ونضرب هنا مثالا ما أنجزته سلطات تيسمسيلت قبل 15 سنة تحت مسمى «مراكز ترقية الفتاة والمرأة» في كل مكان حتى بالأرياف، وهي الهياكل التي تم تحويل وظائف بعض منها لمهام أخرى، فيما لاتزال هياكل أخرى مغلقة لحد الآن، والمفارقة أن كل هذه الهياكل التي لا تزال دون استغلال منذ عشرات السنين العديدة والمتعددة منتشرة بجميع الولايات، إنها في النهاية مقبرة للملايير بسبب سوء التخطيط وسوء التسيير.

سيدي الرئيس،

قبل أن أختتم تدخلي هذا أتمنى أن يكون مشروع قانون المالية هذا فأل خير على تنمية ولاية تيسمسيلت، والتي كما تعلمون، معالي وزير المالية، أنها من بين أكثر الولايات التي تضررت من تجميد المشاريع ولذلك نتمنى أن تنال عنايتكم الخاصة، معالي وزير المالية، لإعادة بعث مشاريعها التي هي من صميم احتياجات المواطن، كمشروع المستشفى 240 سريرا، بمدينة تيسمسيلت و60 سريرا بمدينة لرجام، والطريق المزدوج تنس ـ تيسمسيلت، والطريق المزدوج خميس مليانة ـ تيسمسيلت، وغيرها من المشاريع التي لمسنا وجود إرادة حقيقية من قبل المسؤولين المحليين للتكفل بها وعلى رأسها المسؤول التنفيذي إضافة إلى جهود هذا الأخير في وضع استراتيجية فعالة لجلب الاستثمارات الخاصة والهامة، دون أن ننسى الاستثمارات العمومية التي أعادت لعاصمة الولاية وعدة بلديات أخرى اعتبارها في ظرف وجيز.

أشكر الجميع على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلام سطاح؛ الآن الكلمة للسيد وحيد فاضل، فليتفضل.

السيد وحيد فاضل: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل، والطاقم الوزاري المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي في مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.

سيدي الرئيس،

سيدي وزير المالية،

إن التطورات المالية النقدية التي عرفتها بلادنا منذ سنة 2014 تتميز بهشاشة النشاط الاقتصادي وظروف مالية صعبة نظرا للتبعية القوية لإيرادات صادرات المحروقات التي عرفت تدهور أسعارها في الأسواق الدولية، فانهيار سعر البترول جعل الاقتصاد الوطني يعاني بشدة، حيث عرف العجز في الميزانية وفي الحساب الجاري تفاقما كبيرا، الشيء الذي أدى إلى انخفاض كلي لموارد صندوق الإيرادات وتقليص معتبر في احتياطات الصرف.

في ظل هذه المعطيات الاقتصادية يتضمن مشروع قانون 2018، سلسلة من الإجراءات التشريعية والجبائية الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج، وتدعيم المداخيل المالية مع الإبقاء على إجراء التضامن الوطني.

واعتبارا لما سبق ذكره، يقتضي الوضع المالي جملة من الإصلاحات الجريئة للتقليص من التبعية شبه التامة من مداخيل المحروقات ومن جملة هذه التدابير نريد أن نؤكد على الدور الهام الذي ينبغي على القطاع الفلاحي أن يلعبه ليصبح ـ حقيقة ـ القاطرة الأمامية للنمو من خلال دعم قدراته التصديرية وإعادة الاعتبار إلى قيمة العمل الذي يمثل المصدر الوحيد للثروة.

في الميدان الاقتصادي: قامت الحكومة بوضع جملة من التدابير التشجيعية لبعث استثمار قوي، إلا أنه يجب على السلطات الإدارية أن تلعب الدور المنوط بها في المراقبة لتفادي التلاعبات من أجل اقتناء العقار، كما يجب إصلاح المنظومة الجبائية والقضاء تدريجيا على السوق الموازي باتخاذ قرارات صارمة تحتوي على عقوبات جزائية لكل من يستعمل طرقا ملتوية للحصول على عقارات من بدون احترام القوانين المتعلقة بهذا المجال.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، تقتضي الوضعية المالية الحفاظ على المؤسسات الاستراتيجية وتشجيع المبادرات الفردية للأنشطة الاقتصادية الأخرى لخلق ديناميكية مبنية على روح تنافسية والإنتاج النوعي. في ظل تلك المعطيات، إصلاح المنظومة البنكية تصبح حتمية لا مفر منها لجعلها تتماشى والمناخ الاقتصادي العصري، كما يتطلب على السلطات المركزية وضع سياسية لا مركزية في اتخاذ القرار حسب المعطيات الاقتصادية المحلية واجتناب البيروقراطية، وإعطاء صلاحيات واسعة للمنتخبين المحليين في جلب الاستثمار الخلاق للثروة ولمناصب شغل دائمة.

من جهة أخرى، نثمن المبالغ المعتبرة المرصودة لمخططات البلدية للتنمية (les pcd)، التي من خلالها قد تنطلق ورشات عديدة ترمي إلى تحسين معيشة المواطن والتكفل باحتياجاته اليومية.

سيدي الرئيس،
سيدي وزير المالية،
أغتنم هذه الفرصة لطرح بعض انشغالات مواطني ولاية سكيكدة والتي أتشرف بتمثيلها، تلك الانشغالات تتمثل في:
ـ رفع تجميد مشروع الغاز الطبيعي في المناطق الجبلية للولاية والتي هي في حاجة ماسة لهذه المادة الحيوية اعتبارا لبرودة الطقس خلال موسم الشتاء.
للتذكير فإن هذا المشروع قد تمت انطلاقته ثم تجميده في الفترة الأخيرة.
ـ الانشغال الثاني يندرج في تدعيم الولاية بأظرفة مالية معتبرة من أجل إنجاز مشاريع المسالك أو الطرقات البلدية، والتي تسمح بتثبيت المواطنين في مزارعهم والسماح لهم بممارسة نشاطهم في ظروف ملائمة.
شكرا سيدي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وحيد فاضل؛ الكلمة الآن للسيد الطيب جبار..
بعد السيد وحيد فاضل نكون قد أعطينا الفرصة لكل الراغبين في التدخل، بذلك نكون قد أنهينا النقاش، بقي علينا الآن الاستماع إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية التي ستكون خلال جلسة الغد، وقد ارتأينا – ربحا للوقت – أن تكون مناقشة هذا المشروع غدا بسماع تدخلات السادة الأعضاء، وكذا ردود السيد الوزير الذي سوف تلي مباشرة تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، بعدها لنا جلسة على الساعة الثانية زوالا نستمع فيها إلى التقرير التكميلي الذي سوف تُعده اللجنة المختصة، ونحدد الموقف من مشروع القانون.
أريد أن أؤكد على الحضور من أجل جلسة الغد مساءً لأنها ستكون جلسة تصويت، لذا الرجاء إبلاغ باقي الزملاء الغائبين للمشاركة في عملية تحديد الموقف من مشروع قانون المالية.
شكرا لكم جميعا؛ الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة مساء

ملحق

تدخلان كتابيان

حول مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2018

1 – السيد عبد الكريم بن صغير
عضو مجلس الأمة

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي وزير المالية،
الوفد المرافق له،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،
السيدات والسادة رجال الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2018 يندرج ضمن سياسة الدولة لدعم النمو والحفاظ على التوازنات المالية الكبرى للبلاد.

لقد خص مشروع القانون محل الدراسة في إطار التضامن الوطني غلافا ماليا مقدرا بـ 1.760 مليار دج للتحولات الاجتماعية بزيادة تقارب 8٪ مقارنة بسنة 2017، دليل على أن الدولة تعمل على المحافظة على قدرة المواطن في استيعاب هذه التغيرات المالية وتعزيز أواصر التضامن والمساواة، والإبقاء على جهاز التضامن الوطني، ولقد خصت التحويلات الاجتماعية الدعم الموجه للسكن والدعم الموجه للعائلات وكذا الدعم الموجه للصحة.

وأما فيما يخص ندرة الموارد المالية، فإن مشروع القانون سيسمح بالشروع في عمليات سيادية لإصدار سندات على المديين المتوسط والبعيد، موجهة للأشخاص المادية والمعنوية للمشاركة في تمويل المنشآت القاعدية والتجهيزات العمومية التجارية للدولة.

كما يتضمن مشروع القانون سلسلة من الإجراءات التشريعية، الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج وزيادة المداخيل المالية وكذا تأطير التجارة مع وضع تدابير هادفة لتشجيع تعبئة المدخرات والشفافية التجارية.

ولقد وضع مشروع قانون المالية لسنة 2018 سلسلة من الإجراءات الجبائية، لتنسيق وتبسيط الإجراءات، والحفاظ على ضمانات الخاضعين للضرائب، لذا وفي هذا الإطار يتوجب وضع إطار قانوني لمكافحة الغش والتهرب الضريبي، مع الإدماج التدريجي للقطاع الموازي، كأداة تهدف لتحسين الموارد المالية للوطن.

إننا نثمن ما ورد من أحكام في مشروع قانون المالية لسنة 2018، وندعمه لأنه جاء من أجل الحفاظ على أساسيات الاقتصاد الوطني، وتنفيذا للمخطط الخماسي 2015 – 2019، إلا أنه نود أن يتم التركيز على بعض النقاط، أهمها:

يجب إعطاء الأولوية لإتمام المشاريع التي هي في طور الإنجاز، كما يجب تمويل المشاريع الاستثمارية الجديدة التي تلبي متطلبات الكفاءة والفعالية، مع تشجيع وتسهيل الاستثمار بكل أنواعه.

كما يجب ترقية الإنتاج الوطني، والتشغيل، والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن، وكذا تبسيط وتنسيق الإجراءات الجبائية.

كما نود – سيدي الوزير – أن يتم مراجعة التسعيرات الجديدة للوقود، رغم أنها قد جاءت ضمن التدابير الهادفة لترشيد استهلاك الطاقة، وشكرا.

2 – السيد عبد الكريم قريشي
عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي وزير المالية،
أصحاب المعالي السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد؛

إسمحوا لي – معالي الرئيس – في البداية أن أتقدم

بالشكر لمعالي وزير المالية على عرضه لهذا المشروع، كما أتقدم بالشكر للسيد رئيس لجنة المالية وإلى أعضاء اللجنة على التقرير التمهيدي المقدم أمامنا.

جاء مشروع قانون المالية لسنة 2018 في ظرف حساس وتحديات جسام تفرضها القيود الخارجية للأسواق الدولية والمتغيرات الجيوسياسية التي تميز الساحة الإقليمية والدولية، حيث أفرزت هذه الظروف واقعا اقتصاديا وماليا صعبا، تتجسد أهم مظاهره في انخفاض مزمن ومتزايد في أسعار المحروقات في السوق الدولية منذ سنة 2014، مع غياب بوادر لتحسن الأسعار على المدى القصير والمتوسط، الأمر الذي أدى إلى مجموعة من الضغوط الصعبة على الوضعية المالية للبلاد، أهمها تدهور احتياطي الصرف، عجز في الميزان التجاري، استنفاد رصيد الخزينة المتراكم... إلخ.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

أمام هذا الواقع الصعب، أقر فخامة رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016 مجموعة من التوصيات للخروج من الأزمة تم إقرارها مؤخرا في مخطط عمل الحكومة، وتركز توصياته السامية على إصلاح سياسة الميزانية وتقويم المالية العمومية، مع تأكيد فخامته على أن الدولة الجزائرية ماضية في نهجها ومبادئها الثابتة فيما يتعلق بضمان استمرارية الإنفاق العمومي، التوزيع العادل للتحويلات الاجتماعية لفائدة المواطنين، إعادة بعث النشاط الاقتصادي، واستعادة توازن ميزانية الدولة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الإصلاحات التي أقرها اجتماع مجلس الوزراء، أهمها:

– تحسين تحصيل الجباية العادية بعد إصلاح الإدارة الجبائية بشكل يُمكن من تغطية أكبر لأهم نفقات التسيير.

– ترشيد النفقات العمومية من خلال تحديد سقف أعلى لنفقات التسيير على مستوى الجباية العادية فقط.

– تخفيض العجز في الخزينة خلال هذه الفترة.

– تعبئة موارد مالية إضافية من السوق المالي الداخلي.

كل هذا يتجسد في مشروع قانون المالية لسنة 2018، إلا أن حرصنا على تجسيد توصيات فخامة رئيس الجمهورية يدفعنا كذلك إلى إبداء بعض الملاحظات حول بعض النقاط في مشروع القانون، نذكر منها:

1 – أن تركيز المشروع على تحسين الجباية العادية يعد أمرا ضروريا للتقليل التدريجي من الاعتماد على الجباية البترولية.

2 – رغم القيود المفروضة على الإنفاق العمومي في هذا المشروع، إلا أننا نسجل بارتياح ثبات مبدأ الدولة فيما يخص الاهتمام بذوي الدخل المحدود، الإنفاق على التعليم والصحة.

3 – تشجيع الاستثمار الصناعي لقي اهتماما ملحوظا سواء فيما يتعلق بالتحفيزات الجبائية والجمركية أو فرض غرامات ردعية للمتماطلين في احترام التعهدات المتعلقة بالنوعية ووتيرة الإدماج الوطني كقطاع إنتاج وتركيب السيارات الثقيلة والخفيفة.

4 – إن فرض رسوم على المنتجات الطاقوية أمر ضروري لتخفيض الاستهلاك الداخلي للطاقة، الذي يهدد قدرة الدولة على تصدير المواد الطاقوية مستقبلا.

5 – ما يلاحظ في هذا المشروع ما ورد في المادة 113 من إجراءات عقابية لكل من يتعامل بالعملات الافتراضية (Bitcoin) وذلك للتأثيرات السلبية على النقد، بالإضافة إلى عدم إمكانية الرقابة على التعاملات التجارية والمالية التي تتم بواسطتها، مما يهدد الأمن والاقتصاد الوطني.

6 – بالمقابل أقر المشروع توفير أجهزة الدفع الإلكتروني القانونية في إطار التجارة الإلكترونية، مما يسهم في تسهيل عمليات الدفع والرقابة عليها.

السيد الرئيس، السيدات والسادة؛

بالإضافة لما ذكر سابقا أدعو الحكومة إلى ما يلي:

1 – إتخاذ كل الإجراءات لاحتواء الكتلة النقدية الموجودة خارج الأطر البنكية.

2 – مكافحة تبييض الأموال.

3 – إتخاذ إجراءات صارمة في حق المتهربين من الضرائب، ومتى نصل إلى تألية جهاز الضرائب حتى تستفيد الخزينة العمومية من تلك الأموال؟.

4 – بناء على ما جاء في برنامج الحكومة الذي أكد على اللامركزية، أطالب الحكومة باعتماد اللامركزية فيما يخص الضريبة على النشاط المهني (TAP).

5 – الحرص على إدراج الضريبة على الثروة مستقبلا للمساهمة في تمويل الخزينة.

إن وعينا الكامل بما تمر به البلاد من صعوبات مالية وضغوطات داخلية وقيود اقتصادية خارجية، يجعلنا ندعم

كل مسعى يهدف إلى الخروج الآمن من هذه الأزمة، وهو ما يجسده مشروع قانون المالية 2018 في أغلب بنوده، والذي يعتبر مجرد خطوة في مسار الإصلاحات المتوسطة وطويلة المدى، التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية حفظه الله لتحقيق التحول الاقتصادي نحو التنويع والفعالية والتخلص من التبعية للمحروقات.

أدام الله أمن الجزائر وحفظها من كل سوء، ورزق أهلها من كل الثمرات.

شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 23 ربيع الثاني 1439
الموافق 10 جانفي 2018

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587